ضوابط الاختيار
عند الإمام أبي الطيب ابن غلبون

من خلال كتابه الإرشاد فى القراءات عن الأئمة السبعة

إعداد
الدكتور/ بشير أحمد أحمد دعبس

أستاذ القراءات المساعد في كلية القرآن الكريم بطنطا

١٤٣٨هـ – ٢٠١٧ م

٦٩٣

ملخص البحث

تناول البحث دراسة ضوابط اختيار القراءات عند الإمام أبي الطيب بن غلبون، وذلك من خلال كتابه: "الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة"، حيث اشتمل البحث علىٰ مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة. فأما المقدمة : فذكرت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطته. وخصصتُ المبحث الأول للحديث عن أبي الطيب ابن غلبون ومنهجه في كتابه الإرشاد. وضمّنتُ المبحث الثاني الحديثَ عن الاختيار ومشروعيته، وشروطه، والمراحل التي مر بها. أما المبحث الثالث: فكان للحديث عن التواتر ومظاهره عند أبي الطيب. وأما المبحث الرابع فجعلته لبيان مفهوم الرسم العثماني وأهميته، ومظاهر اتباعه في الأصول، وفي فرش الحروف. وكان آخر المباحث لبيان ضرورة موافقة القراءة للعربية والأفشىٰ في اللغة، والاحتجاج للقراءات والأوجه المختارة من خلال إبراز الجوانب الصرفية والنحوية والدلالية.

وقد توصّل البحث إلىٰ عدّة نتائج من أهمها: التأكيد علىٰ أَنَّ مصدر القراءات الوحيد هو الوحي. وأن الاختيار في القراءات مشروع منذ نزول الأحرف السبعة. وإبراز دقة أبي الطيب بن غلبون في معرفة الروايات، والتمييز بين الصحيح والشاذ. وتغليبه جانب الرواية علىٰ القياس في اختيار القراءات القرآنية.

والله الموفق

Al-Azhar University
Faculty of Religious Fundamentals and Islamic Reclamation in Tanta

Research Summary

The research studies selection controls of the Glorious Qur'aan readings of Abu At-Taieb ibn Ghalbun through his book "Instruction in the Glorious Qur'aan readings of the Seventh Imams".

The research contains introduction , five studies and conclution. In introduction I mentioned the importance of the subject , the cause of its selection and its plan. I assigned the 1- st study for speech about Abu At-Taieb ibn Ghalbun and his approach in his book "Instruction in the Glorious Qur'aan readings of the Seventh Imams".

In the 2-nd study I included the speech on the selection, its legitimacy, its conditions and its stages . As for the 3-rd dtudy it was assigned for the frequency and its apearances in the book of Abu At-Taieb ibn Ghalbun. I assigned the 4-th study was for indicating the coscept of Othmani drawing of the Glorious Qur'aan , its importance and the its apearances in the originals , bases of letters .The last of the studies was for indicating the necessity for agreement between the reading and the Arabic language and the most widespread of them and the protestations for readings and the selected sides in readings through displaying morphological, syntactic and semantic sides.

In this research I extracted number of conclutions. Of the most important of them are : emphasis that the only sourse of readings of the Glorious Qur'aan is revelation and the choice of readings is legitimate since the revelation of the "Seventh Letters. I concluded also the accuracy of Abu At-Taieb ibn Ghalbun in cognizance of narrations and the defferance between the correct and far-feched, and his giving priority for narration to measurement in choicing Qur'aanic readings. Allah bless.

Translation of Pr.Dr. Abdul Djaleel Hassan Salim Ad-Deeb

Abdul Djaleel H. Ad-Deeb

Text adopted : Dean

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان علمه البيان ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علىٰ سيد الخلق ، ونور الحق سيدنا ونبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ..

وبعد

فإن القرآن الكريم هو مصباح النور ، ومصدر السعادة والسرور ، جمع الله به الشمل ، وأصلح به الأمر ، ورسم فيه منهاج الحياة الكريمة قال تعالىٰ : ﴿ قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [المائدة : ١٥ - ١٦] .

ولما كان القرآن الكريم يمثل المنهاج القويم للحياة الكريمة فقد اعتنىٰ به المسلمون عناية بالغة منذ عهد الرسول ﷺ وإلىٰ يوم الدين .

ومن مظاهر ذلك في عهد الصحابة ﷺ أنهم حفظوه في الصدور ، وكتبوه في السطور مرويًا عن الرسول ﷺ بوجوه القراءات المختلفة، وتلقىٰ عنهم التابعون، وعن التابعين أخذ من بعدهم، إلىٰ أن انتهت الرواية إلىٰ فريق من القراء تخصصوا في القراءات وانقطعوا لها، ونسبت إليهم القراءة نسبة دوام وملازمة لا نسبة اختراع أو ابتداع ؛ لأن القراءة كما هو معلوم سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف[1] .

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة التأليف في القراءات ، وظهرت الاختيارات وتم وضع الضوابط والمعايير لصحة القراءة ، والتي علىٰ أساسها يكون الاختيار ومن العلماء الذين لهم باع طويل في هذا الأمر الإمام أبو الطيب بن غلبون صاحب كتاب (

(١) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، لأبي عمرو الداني ص: ٣٦٩، (دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٥م).

الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة) فقد وضع كتابه في قراءات الأئمة السبعة المشهورين[1] ، وذكر فيه كثيراً من وجوه الخلاف الواردة في القراءات عن هؤلاء الأئمة، منها المتواتر ومنها الشاذ ، وكان يميز بين هذه الوجوه فيختار الصحيح الفاذّ ويترك الضعيف الشاذّ ، وكان يبني اختياراته علىٰ أسس علمية دقيقة، كأن يكون الوجه المختار هو ما عليه جماعة القراء وعلماء اللغة، أو هو المشهور عن القارئ أو الراوي، أو موافقاً للرسم العثماني .

وقد عايشت ذلك ولمسته في مواضع كثيرة من الكتاب وذلك أثناء تحقيقي – بفضل الله– لهذا الكتاب ، وغير ذلك من الأمور؛ مما دفعني لدراسة هذا الموضوع تحت عنوان :

(ضوابط الاختيار عند الإمام أبي الطيب بن غلبون)

وذلك من خلال كتابه: "الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة" .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن تتكون خطته من مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة .

أما **المقدمة** : ففيها أسباب اختيار الموضوع وخطته .

وأما **المبحث الأول : فعنوانه : أبو الطيب ابن غلبون وكتابه الإرشاد .** وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بأبي الطيب .

المطلب الثاني : التعريف بكتاب الإرشاد ومنهج مؤلفه .

المبحث الثاني : الاختيار وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الاختيار ومشروعيته .

المطلب الثاني : المراحل التي مر بها الاختيار .

المطلب الثالث : الشروط الواجب توافرها في صاحب الاختيار .

المبحث الثالث : التواتر ، وتتمثل مظاهره عند أبى الطيب في سبعة مطالب .

(١) وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي .

المطلب الأول : أن يكون الوجه موافقا لما عليه جماعة القراء .
المطلب الثاني : أن يكون الوجه منصوصا عليه في كتاب القارئ .
المطلب الثالث : اشتراطه الضبط والإتقان فيمن نقل عنه .
المطلب الرابع : أخذه باختيار ابن مجاهد لأنه المقدم في الصنعة، وتمييز أبي الطيب بين الروايات عنه .
المطلب الخامس : الاعتماد علىٰ ما عليه أهل بلد القارئ أو الراوي .
المطلب السادس : اختياره في بعض الأوجه تبعا لما عليه الراوي الثاني .
المطلب السابع : التأكيد علىٰ أن القراءة سنة متبعة ، وأنه لا مجال فيها للاجتهاد.

المبحث الرابع : اتباع الرسم العثماني . وفيه تمهيد ومطلبان :

أما التمهيد : ففيه التعريف بالرسم العثماني وأهميته .
المطلب الأول : مظاهر اتباع الرسم في الأصول . وفيه ثلاثة عناصر .
العنصر الأول : هاء الضمير .
العنصر الثاني : تخفيف الهمز المفرد لورش .
العنصر الثالث : ياءات الزوائد .
المطلب الثاني : اتباع الرسم العثماني في فرش الحروف .

المبحث الخامس : موافقة القراءة للعربية . وفيه مطلبان .

المطلب الأول : أن يكون الوجه المختار عليه أكابر العلماء وهو الأفشىٰ فىٰ اللغة . وفيه عنصران .
العنصر الأول : أن يكون الوجه عليه أكابر علماء العربية والقراءات .
العنصر الثاني : أخذه باللغة الفاشية المستعملة في كلام العرب .
المطلب الثاني : الاحتجاج للقراءات والأوجه المختارة وفيه ثلاثة عناصر :
العنصر الأول : الجانب الصرفي . وفيه نقطتان:
الأولىٰ : الأصول ومنها أمثلة من باب المد والقصر ، والفتح والإمالة .

النقطة الثانية : الفرش . وفيه بعض النماذج .

العنصر الثاني : الجانب النحوي .

العنصر الثالث: الجانب الدلالي .

الخاتمة : وفيها :

١- أهم النتائج التي توصل إليها البحث

٢- قائمة بالمصادر والمراجع .

والله ولي التوفيق

المبحث الأول :

أبو الطيب ابن غلبون وكتابه الإرشاد

المطلب الأول: التعريف بأبي الطيب

أولاً: اسمه ولقبه : هو الإمام الجليل ، أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي ، نزيل مصر [(١)] .

ثانياً: ميلاده : أفادت المصادر أن أبا الطيب ولد ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من رجب سنة ٣٠٩ هـ بمدينة حلب .

ثالثاً: شيوخه : كما سبق أن أبا الطيب ولد في أوائل القرن الرابع الهجري ، وهو يعد من القرون الزاهرة بالعلم والتأليف، حيث اشتهر بكثرة علمائه الذين علا كعبهم في سماء القراءات والعربية أمثال ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي علىٰ الفارسي وابن جنىٰ وغيرهم ، ولا شك أن كثرة أمثال هؤلاء العلماء يعد ذخيرة علمية عظيمة ينهل من علمهم من جاء بعدهم ، وذلك لما خلّفوه من آثار علمية نفيسة كانت خلاصة قرائحهم الفذة ، ولذا فإن الإمام ابن غلبون يعد من أسعد الناس ، إذ حظي بكوكبة عظيمة من علماء هذا القرن، تلقىٰ عنهم القراءات وأخذ عنهم علوم العربية ، ومن هؤلاء :

١- صالح بن إدريس بن شعيب " أبو سهل البغدادي "، وعليه جل اعتماده في ذكر مواضع الخلاف في القراءات القرآنية، وكتاب أبي الطيب خير شاهد علىٰ ذلك، فلا يخلو إسناد من أسانيد القراء السبعة، ولا باب من أبواب الأصول إلا ويقول فيه أبو الطيب: أخبرنا أبو سهل بكذا [(٢)] .

وقد تلقىٰ " أبو سهل " القراءات وأخذها عن ابن مجاهد " شيخ الصنعة " مباشرة

---

(١) ينظر في ترجمته : معرفة القراء الكبار للذهبي : ١/ ٣٥٥-٣٥٦ ، غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٤٧٠-٤٧١ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد ، ٣/ ١٣١ وغيرها من المصادر .

(٢) ينظر الإرشاد : ١٢٩ ، ٣٥ ، ١٢٥ ، ١٦٦ . وغيرها .

دون واسطة .

وكان لهذا التلقي أثر عند أبي الطيب، إذ قدَّم اختيار ابن مجاهد وكثير من رواياته علىٰ غيرها كما سيأتي بيانه مفصلا بعد .

٢- أحمد بن الحسين النحوي[١] .

٣- محمد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي[٢] .

٤- أحمد بن موسي بن عبد الرحمن أبو الفرج البغدادي[٣] .

٥- عمر بن بشران بن محمد أبو حفص السكري البغدادي[٤] .

٦- الحسين بن أحمد خالويه، الإمام المشهور صاحب " الحجة في القراءات السبع "[٥] .

٧- إبراهيم بن عبد الرزاق بن الحسن بن عبد الرزاق الأنطاكي ، الذي تلقىٰ القراءة عن قنبل وأبي ربيعة وغيرهما[٦] .

٨- عبد الله بن أحمد بن الصقر أبو محمد البغدادي[٧] .

٩- محمد بن جعفر بن محمد بن المستفاض ، أبو الحسن الغريابي البغدادي[٨] .

١٠- نصر بن يوسف أبو القاسم البغدادي ، يعرف بالترابي والمجاهدي ، نسبة إلىٰ ابن مجاهد[٩] ، وغيرهم كثير.

تلاميذه[١٠] : إن عالما كأبي الطيب بن غلبون الذي اشتهر بغزارة علمه، وذاع صيته في أرجاء المعمورة، لا شك أنه سيصبح محط رحال طلاب القراءات القرآنية، وبالفعل

(١) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٥٠ .
(٢) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ٥٠ .
(٣) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ١٤٢ .
(٤) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٥٨٩ .
(٥) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٢٣٧ .
(٦) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ١٦ .
(٧) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٤٠٧ .
(٨) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ١١١ .
(٩) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ٣٣٩ .
(١٠) ينظر : الإرشاد لأبي الطيب : ٦-٧ ، تحقيق د. بشير دعبس ط . دار الصحابة بطنطا .

فقد وفدوا عليه من كل حدب وصوب، ينهلون من معين علمه الصافي ، ومن فيض بحره الدفّاق، وعَذْب نهره الرقراق، ومن هؤلاء الذين عرضوا عليه :

١- ابنه : " أبو الحسن طاهر بن أبي الطيب بن غلبون " ، الذي أخذ عن والده معظم القراءات القرآنية[١]، ويرجع الفضل لوالده أولا في توجيهه العلمي إلىٰ هذا المجال ، ويعد أبو الحسن من أشهر تلاميذ والده ، وله كتاب " التذكرة في القراءات الثمان " ، وهو من الأصول التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري في كتابه: النشر في القراءات العشر.

٢- أحمد بن علىٰ بن هاشم ، تاج الأئمة ، أبو العباس المصري[٢].

٣- أحمد بن سعيد بن أحمد عبد الله بن سيلمان – المعروف بابن نفيس[٣] .

٤- أحمد بن محمد بن عبد الله بن لب بن يحيىٰ أبو عمر الطلمنكي صاحب كتاب " الروضة "، أحد أصول النشر عند ابن الجزري[٤].

٥- محمد بن سفيان أبو عبد الله القيرواني صاحب كتاب "الهادي في القراءات السبع "[٥]، وهو أيضا أحد أصول النشر .

٦- عبد الرحمن بن الحسين بن سعيد ، أبو القاسم الخزرجي القرطبي ، صاحب كتاب " القاصد "[٦] .

٧- مكي بن أبي طالب القيسي ، العالم الجليل ، صاحب التصانيف المشهورة في القراءات وعلومها[٧] ، وكثير غير هؤلاء .

– المتأمل في تلاميذ ابن غلبون يجد أن معظمهم صاروا أئمة في هذا الفن ، وصارت

(١) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٣٣٩ .
(٢) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٨٩ .
(٣) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٥٦ .
(٤) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ١٢٠ .
(٥) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ١٤٧ .
(٦) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ١ / ٣٦٧ .
(٧) تُنظر ترجمته في غاية النهاية ٢ / ٣٠٩ .

مؤلفاتهم من أعظم الكتب التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري في كتابه " النشر في القراءات العشر مما يدل علىٰ علو شأنهم في هذا المجال .

مكانته العلمية :

- كما سبق أن أبا الطيب قد تلقىٰ علومه عن أكابر علماء عصره في القراءات والعربية، وكان لهذا التلقي أكبر الأثر في تكوين شخصيته العلمية الفذة، التي أتت ثمارها بعد ذلك، وجعلته يتبوأ مكانة عالية بين علماء عصره، ومن جاء بعده من الأئمة الذين دونوا أقوالهم في سجلاتهم التي سطروها، والتي تعد أصدق الوثائق وأعظم الشهادات علىٰ سمو مكانته.

وقد أثني عليه عدد من أهل العلم الثقات، فقال عنه الإمام الذهبي: " ...أبو الطيب الحلبي المقرئ، المحقق ... قال أبو علي الغساني: كان ثقة خيّاراً، وقال أبو عمرو الداني: كان حافظاً للقراءة ضابطاً، ذا عفاف ونسك، وفضل وحسن تصنيف. وكان الوزير أبو جعفر بن الفضل معجباً به، وكان يحضر عنده المجلس، مع العلماء..." [1].

وقال عنه الإمام ابن الجزري: " أبو الطيب نزيل مصر ، أستاذ ماهر كبير محرر ضابط ثقة خير صالح دين ".

ونقل أيضا قول الداني عن أبي الطيب : " إنه كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف ، ووجد بخطه علىٰ بعض مؤلفاته :

صنفت ذا العلم أبغىٰ الفوز مجتهدا لكي أكون مع الأبرار والسعدا "

في جنة في جوار الله خالقنا في ظل عيش مقيم دائما أبدا "[2].

وقال ابن العماد: "... وكان ثقة محققاً بعيد الصيت ..." [3].

(١) معرفة القراء الكبار ٢ / ٦٧٧، (تحيق د/ طيار آلتي قولاج).
(٢) ينظر غاية النهاية : لابن الجزري : ١ / ٤٧٠-٤٧١ .
(٣) شذرات الذهب ٣ / ٣١٣.

مؤلفاته : كان الإمام ابن غلبون موسوعة علمية متعددة النواحي ، وخير شاهد علىٰ ذلك كثرة المؤلفات التي خلفها لنا وأثرىٰ بها المكتبة الإسلامية عامة ومكتبة القراءات خاصة؛ لأنها خلاصة علمه وتحصيله إذ ضمَّنها أنفس ما كتبه السابقون من علوم، وهذا واضح جدا في كتابه إذ كثيرا ما يستشهد بأقوالهم ، ويعتد بآرائهم وذكر مناقشاتهم .

هذا وقد تعددت مؤلفاته وتنوعت في مجال القراءات وعلومها أذكر منها :

كتاب: الإرشاد في القراءات السبع، الذي هو محل الدراسة .

كتاب: الاستكمال ، وهو يعد أول كتاب متخصص في بيان مذاهب القراء السبعة في الفتح والإمالة وبين اللفظين [١] .

كتاب: في الهاء التي يكنىٰ بها عن المذكر في القرآن الكريم ، ذكر فيه ثلاثة وتسعين بابا لجميع هاء المذكر المذكورة في القرآن الكريم كما نص علىٰ ذلك في كتابه الإرشاد[٢] .

رسالة صغيرة بعنوان: "ما انفرد به القراء الثمانية من الياءات والنونات والتاءات والباءات " [٣] .

كتاب: انفراد القراء ذكره الإمام أبو الطيب في كتابه الاستكمال [٤] .

كتاب: إكمال الفائدة في القراءات السبع [٥] .

المرشد في القراءات السبع .

كتاب: التهذيب لاختلاف قراءة نافع في رواية ورش وأبي عمرو في رواية اليزيدىٰ ، واختلاف ورش وقالون عن نافع [٦] .

---

(١) حققه د / عبد الفتاح بحيرىٰ إبراهيم . ط . مطابع الزهراء للإعلام العربي . القاهرة .

(٢) الإرشاد : ٨١ .

(٣) حققها / علىٰ حسين البواب وصدرت في العدد ٢٦ من مجلة البحوث الإسلامية من ص٢٥٥-٢٧٥ .

(٤) ينظر الاستكمال : ٩-١ .

(٥) مفقودة ، ينظر الإرشاد : ٩.

(٦) ينظر الإرشاد : ٩

مذهبه الفقهي : يستفاد من كلام المؤلفين الذين ترجموا للإمام أبي الطيب أنه كان شافعي المذهب، قال ابن العماد : " أبو الطيب بن غلبون عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي المقرئ الشافعي ، صاحب الكتب في القراءات، قرأ علىٰ جماعة كبيرة ، وروىٰ الحديث، وكان ثقة محققا بعيد الصيت "[1].

هذا الكلام علىٰ وجازته من ابن العماد إلا أنه قد جمع فيه شخصية أبي الطيب من حيث التعريف به ، والمذهب الفقهي ، وكثرة المؤلفات ، وجمعه بين القراءات والحديث ، والدقة والتحقيق ، والشهرة وذيوع الصيت .

ونص عليه الإمام السبكي في طبقات الشافعية [2] .

وفاته : قال الإمام ابن الجزري : " توفىٰ أبو الطيب بن غلبون بمصر في جمادىٰ الأولىٰ سنه ٣٨٩ هـ [3] .

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٣/ ٣١٣ ، لابن العماد الحنبلىٰ .
(٢) الطبقات : ٣/ ٣٣٨ .
(٣) غاية النهاية : ١/ ٤٧١ .

المبحث الثاني :

الاختيار :

تمهيد :

يُعَدُّ الاختيار وسيلة فاعلة من وسائل التيسير التي امتن الله تبارك وتعالىٰ بها علىٰ الأمة الإسلامية في جميع أمورها . سواء كان ذلك في أمور العبادات أو المعاملات أو غيرها . تحقيقاً لقول الله تعالىٰ : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[البقرة : ١٨٥]، وقوله جل شأنه : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] .

وتتمثل مظاهر التيسير في الاختيار في جوانب عدة، منها :

- جانب القرآن الكريم: وهو أصل التشريع ، ومن رحمة الله تبارك وتعالىٰ بهذه الأمة أن أنزله علىٰ سبعة أحرف كل حرف منها كاف شاف . فللمسلم أن يختار منها ما يتوافق واللهجة التي نشأ عليها تيسيرا عليه ، وله أيضا أن يختار القراءة أو الرواية التي يسهل عليه تعلمها .

-وفي جانب الفقه : نجد ثراء الأحكام الفقهية وتعدد المذاهب فيها ، فللإنسان أن يأخذ بالمذهب الذي فيه صلاح أمره .

ففي جانب الصيام مثلاً رخّص الإسلام للمسافر أن يفطر وعليه القضاء ، وله أن يصوم[1] ، وفي جانب الحج يجوز له الحلق أو التقصير[2] ، وفي كفارة اليمين خيَّره بين أن يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام[3] ، وشرع له الاختيار أيضاً في البيع والشراء ، وغيرها من العقود التي حفلت **كتب الفقه**

(١) فقه الصيام . د. محمد الحفناوي ١١٥- ١١٦ ، ط . دار الفاروق . المنصورة .
(٢) الفقه علىٰ المذاهب الأربعة ١/ ١٤٥ ، الشيخ عبد الرحمن الجزيري . ط . دار الإيمان . المنصورة .
(٣) فقه السنة ٣/ ٨١ . الشيخ سيد صادق . ط . دار الحديث . القاهرة .

الإسلامي بتفصيل أحكامها[1].

كل هذا يدل علىٰ عظمة الإسلام في تشريعاته التي تتسم بالمرونة، مما يجعله صالحاً لكل زمان ومكان .

المطلب الأول : تعريف الاختيار ومشروعيته :

قبل الشروع في بيان مفصل للاختيار في القراءات القرآنية ، لابد من إلقاء الضوء علىٰ التعريف به لغة واصطلاحاً .

أولاً : الاختيار في اللغة : هو مصدر من باب الافتعال من (الخير) وهو ما يرغب فيه كل أحد ، قال الجوهري : " الاختيار . الاصطفاء . وكذا التخيير "[2] ، وقال ابن فارس : الخاء والياء والراء . أصله العطف والميل ثم يحمل عليه ، فالخير خلاف الشر ؛ لأن كل واحد يميل إليه ويعطف علي صاحبه "[3]

وقال ابن سيده : " خاره الشيء . اختاره وانتقاه "[4] .

وقال الراغب : " الخير ما يرغب فيه الكل . كالعقل مثلاً والعدل والفضل والشيء النافع وضده الشر ... والاختيار : أخذ ما يراه خيراً "[5]

وقال الزمخشري : " واخترت الشيء وتخيرته واستخرته ، واستخرت الله في ذلك فخار لي . أي طلبت منه خير الأمرين فاختاره لي "[6] .

وقال ابن منظور : " الاختيار الاصطفاء "[7] .

وقال الفيروز آبادي : " خار يخير صار ذا خير ، والرجل علىٰ غيره .. فضله ،

(١) ينابيع الأحكام ٢/ ٥١ ، لأبي عبد الله الاسفراييني . ط . المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية .
(٢) الصحاح ١/ ٩٠ . ط . المكتبة العصرية ـ بيروت ـ صيدا .
(٣) معم مقاييس اللغة ٢/ ٢٣٢ ، ط . دار الجبل ـ بيروت .
(٤) المحكم والمحيط الأعظم . لابن سيده ٥/ ٢٥٥ . ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت .
(٥) المفردات للراغب الأصفهاني ١٨١ – ١٨٢ .
(٦) أساس البلاغة ١/ ٢٧٢ . ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت .
(٧) لسان العرب ٤/ ٢٦٦ . ط . دار صادر .

وخار الشيء انتقاه ، وخار الله لك في الأمر ، جعل لك فيه الخير .. وأنت بالخيار وبالمختار . أي اختر ما شئت .. واستخار . طلب الخير ، وخيَّره فوض إليك الخيار "[1]

وقال الكفوي : الاختيار : هو طلب ما هو خير وفعله ، وقد يقال لما يراه الإنسان خيراً وإن لم يكن خيراً[2] ، وفي موضع آخر قال : " الاصطفاء : تناول صفوة الشيء كما أن الاختيار تناول خيره "[3] .

وقال الزبيدي : " خار الشيء . انتقاه واصطفاه "[4].

وفي المعجم الوجيز : " خير بين الأشياء : فضل بعضها علىٰ بعض ، والشيء علىٰ غيره فضله عليه " أ.هـ[5]

المتأمل في كلام علماء اللغة يجد أن هذا اللفظ له إطلاقات متعددة منها :

ـ ما يرغب الإنسان فيه ويميل إليه كما هو عند ابن فارس ، ويطلق علىٰ الانتقاء والاصطفاء كما هو عند أكثرهم ، ويطلق علىٰ فعل الخير كما هو عند الكفوي ، وكذا علىٰ التفضيل كما عند الفيروز آبادي.

إلا أن هذه الإطلاقات مع تعددها ترجع إلىٰ معنيين وهما :

الأول : الحدث هو الفعل ذاته المدلول عليه بما سبق من إطلاقات، كالانتقاء والاصطفاء والتفضيل والميل وطلب الخير ... الخ

الثاني : الذات : وهو الشيء المختار الذي وقع عليه فعل الفاعل .

ثانيا : الاختيار اصطلاحاً :

بعد الانتهاء من تعريف الاختيار عند علماء اللغة نأتي إلىٰ بيانه عند علماء

(١) القاموس المحيط ٣٥١ . ط . دار الفكر .
(٢) معجم الكليات . لأبي البقاء الكفوي ٦٢ .
(٣) المصدر السابق ١٣٠ .
(٤) تاج العروس ١/ ٢٤١ . ط . دار الهداية .
(٥) المعجم الوجيز ٢١٥ . مجمع اللغة العربية . ط . وزارة التربية والتعليم .

القراءات، والمتأمل في كتب القراءات يجد أن القدماء لم يضعوا له مصطلحاً محدداً ؛ إلا أن معظمهم نقل مقولة عن الإمام نافع قد تساعد علىٰ تحديد مفهوم هذا المصطلح ومعناه ، وذلك عند بيانه لكيفية تأليف قراءته التي تنسب إليه حيث قال: " قرأت علىٰ سبعين من التابعين ـ فنظرت إلىٰ ما اجتمع عليه اثنان فأخذته ، وما شذ فيه واحد فتركته حتىٰ ألفت هذه القراءة في هذه الحروف " أ.هـ[1].

ويفهم من هذا النص ما يلي :

١- كثرة الشيوخ الذين قرأ عليهم نافع، وأنهم قد وصلوا إلىٰ هذا الحد من العدد المذكور في الأثر .

٢- قدرته علىٰ التمييز بين الروايات .

٣- أن ضابط الاختيار عنده أن يكون الوجه المختار قد أجمع عليه أكثر من قارئ .

٤- تركه الوجوه التي انفرد بها قارئ واحد ، وهذا يدل علىٰ أن القرآن الكريم لا يثبت بخبر الواحد .

٥- أن قراءته كانت عبارة عن ختمات متعددة من أحرف متعددة أخذها بهيئاتها الأولية ، كما قرأ بها علىٰ شيوخه دون خلط أو تركيب، وأقرأ تلامذته كما تلقاها .

٦- أن الاختيار يكون من بين مرويات متعددة تصلح جميعها للاختيار .

٧- الدلالة علىٰ أن هناك قراءات صحيحة وأخرىٰ دون ذلك وهي ما انفرد بها واحد.

وعليه فمن الممكن أن يكون التعريف المقترح لمصطلح الاختيار هو :

" اختيار القارئ الضابط قراءته من بين مروياته المتعددة علىٰ شيوخه بما لديه من القدرة علىٰ التمييز بين ما يصلح للقراءة من عدمه .

وهناك من عرفه من المحدثين فقال " هو أن يعمد من كان أهلاً له إلىٰ القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده ، ويجرد من ذلك طريقاً في القراءات علىٰ

(١) السبعة ـ لابن مجاهد : ٦٢ ـ ٦٣ تحقيق د/ شوقي ضيف ـ ط . دار المعارف .

حدة" أهـ[1].

إلا أن هذا التعريف قد يكون عليه من الملاحظات ما يلي :

أن قوله : " ويجرد من ذلك طريقاً في القراءة علىٰ حدة " قد يفهم منه أن القراءة وردت من طريق واحد فقط .. وهذا مخالف لما هو معلوم أن القارئ الواحد من القراء العشرة وردت قراءته من أكثر من رواية ، والرواية الواحدة وردت من عدة طرق ، بل إن الطريق الواحد يتفرع عنه أكثر من طريق، فمثلاً قراءة نافع وردت من روايتين وهما: قالون وورش، ووردت رواية قالون من طريقين رئيسين هما: (طريق أبي نشيط وطريق الحلواني)، ومجموع طرق أبي نشيط ٣٤ طريقاً ، والحلواني ٤٩ طريقاً علىٰ ما أسنده ابن الجزري[2]، وعليه فيكون التعريف غير جامع .

وعرّفه د/ أمين فلاته فقال : " الاختيار هو انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه مستلة من بين ما روي عن شيوخه لعلة ما "[3]

وهذا التعريف وإن كان أدق من سابقه ، إلا أن قوله: " العارف باللغة طريقة خاصة به ... " ، قد يفهم منه أن للغة دوراً في اختياره ، وهذا قد يكون عند علماء النحو، الذين كانت اللغة أساساً للاختيار عندهم .

وقد لا يكون ؛ لأن هناك بعض الوجوه طعن عليها النحاة، كالجمع بين الساكنين وغيره مما صحت به الرواية ، لكن علماء القراءات كانت اختياراتهم تبعاً لما تلقوه عن أئمتهم وإن خالف ذلك مذهبهم النحوي، كما ورد عن أبي عمرو البصري قوله: " لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت حرف كذا وكذا ، وحرف كذا وكذا "[4]، وهذا لما هو معلوم من أن القراءة سنة متبعة ينقلها الخلف عن السلف .

---

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ، للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ص : ٩٠ ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب – سوريا ، ط: الرابعة .

(٢) النشر ١/ ٩٩- ١٠٦ .

(٣) الاختيار عن القراء د/ أمين فلاته : ٤٣ رسالة ماجستير جامعة أم القرىٰ .

(٤) جامع البيان ٥٣ .

ثانياً : قوله : " طريقة خاصة به" هذا المصطلح ليس مستعملاً عند القراء ، بل المستعمل عندهم (قراءة) حتىٰ وإن كانت شاذة ، وليست (طريقة)، مما يجعل المصطلح الذي اقترحته أولاً ربما يكون هو الأدق . والله أعلم .

ـ مشروعية الاختيار وأدلته :

بعد الانتهاء من تعريف الاختيار أنتقل إلىٰ بيان مشروعيته ، وقد سبق أنه يعد وسيلة من وسائل التيسير علىٰ الأمة الإسلامية ، ومنها الاختيار في القراءات القرآنية ، فهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب : فمنه قوله تعالى : ﴿ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠]

فهذا النص وإن كان نزل بقصد التخفيف علىٰ النبي ﷺ وأصحابه من قيام الليل وطول القراءة فيه ، إلا أن فيه دليلاً واضحاً علىٰ التيسير علىٰ الأمة وجواز الاختيار ؛ لأن المسلم مأمور بأن يقرأ قدراً من القرآن الكريم في الصلاة وغيرها ، دون تحديد كمية هذا القدر أو الموضع الذي يقرأ منه، أو الرواية التي يقرأ بها ، بل له حرية الاختيار في القراءة والموضع والرواية ما دام المقروء من جملة ما نزل من القرآن الكريم علىٰ النبي ﷺ وتواتر نقله.

أما السنة :

فواضح جداً أن نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف وإن كان الغرض منه التيسير علىٰ الأمة، إلا أنه يعد مظهراً من مظاهر الاختيار، روىٰ البخاري بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فانتظرته حتىٰ سلم ثم لببته بردائه فقلت : له من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأها ؟ قال : أقرأنيها رسول ﷺ فقلت : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرؤها . فانطلقت أقوده إلىٰ رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان علىٰ حروف لم تقرئنيها وأنت أقرأتني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر ، اقرأ يا هشام ، فقرأ

عليه القراءة التي سمعته يقرؤها ، فقال رسول الله ﷺ هكذا أنزلت ، ثم قال : اقرأ يا عمر . فقرأت القراءة التي أقرأني . فقال رسول الله ﷺ هكذا أنزلت . إن هذا القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه ... "[1].

وفي رواية أخرىٰ " نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف بأي ذلك قرأتم أصبتم ..."[2] .

من خلال ما سبق ذكره من الأحاديث يتبين أن هذه الأحرف نزلت علىٰ سبيل التخيير بقصد التيسير وفي ذلك يقول الداني : " وجملة ما نعتقده من هذا الباب وغيره من إنزال القرآن وكتابته وجمعه وتأويله وقراءاته ووجوهه ونذهب إليه ونختاره : أن القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف كلها شاف كاف وحق وصواب ، وأن الله تعالىٰ قد خير القراء في جميعها وصوبهم إذا قرءوا بشيء منها ... "أ.هـ[3].

الإجماع :

لقد أجمعت الأمة علىٰ جواز اختيار القراءة بأي حرف من هذه الأحرف السبعة ، ما دام ذلك مما ثبتت قرآنيته في العرضة الأخيرة، وجاء مستوفياً لأركان صحة القراءة[4]. وفي ذلك يقول الداني أيضاً :

" وأباح ﷺ لأمته القراءة بما شاءت من هذه الأحرف مع الإيمان بجميعها ، والإقراء بكلها ، إذ كانت كلها من عند الله منزلة ، ومنه ﷺ مأخوذة، ولم يلزم أمته حفظها كلها ، ولا القراءة بأجمعها ، بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت منها كتخييرها إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة بأن تكفر بأي الكفارات شاءت إما بعتق ، وإما بإطعام وإما بكسوة ، وكذلك المأمور في الفدية بالصيام أو الصدقة أو النسك أي ذلك فعل فقد أدىٰ ما عليه ، وسقط عنه فرض غيره ، فكذا أُمروا بحفظ القرآن

(١) رواه البخاري في فضائل القرآن : باب: قوله تعالىٰ: "فاقرءوا ما تيسر من القرآن ٩/ ١٥٩، حديث رقم: ٧٥٥٠، ومسلم: باب: أنزل القرآن علىٰ سبعة أحرف ١/ ٥٦٠، حديث رقم: ٢٧٠.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده برقم (١٧٠٩١) .

(٣) جامع البيان: ٣٤ . تأليف الإمام أبي عمرو الداني . ط دار الكتب العلمية ـ بيروت .

(٤) وهي ثلاثة أركان : التواتر وموافقة الرسم العثماني ، وأن يكون لها وجه في العربية .

وتلاوته ثم خُيِّروا في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءوا ، إذا كان معلوماً أنهم لم يلزموا استيعاب جميعها دون أن يقتصروا منها علىٰ حرف واحد، بل قيل لهم : أي ذلك قرأتم أصبتم " أ.هـ[1]

هذا الكلام قاله الإمام الطبري قبل ذلك[2]، إلا أنه اقتصر في القراءات علىٰ حرف واحد وهو حرف قريش ، أما الداني فكما هو واضح من كلامه أن الأمة مخيرة بأن تقرأ بما شاءت من الأحرف السبعة دون الاقتصار علىٰ حرف واحد . والله أعلم .

المطلب الثاني : المراحل التي مرّ بها الاختيار :

تمهيد:

بعد الانتهاء من ذكر هذه الأدلة يتبين لنا أن الاختيار في القراءات مشروع منذ نزولها علىٰ النبي ﷺ ، وكذا في عصر الصحابة الكرام، فمنهم من اشتهر بالقراءات وكانت له قراءة تنسب إليه كقراءة عائشة وابن مسعود وابن عباس وغيرهم كثير من الصحابة (رضىٰ الله عنهم).

وهكذا في عصر التابعين ممن كان لهم اختيارات كعاصم الجحدري ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن رباح ، وغيرهم ممن حفلت بذكرهم كتب القراءات وغيرها .

ولم يتوقف الأمر في الاختيار عند هؤلاء التابعين ؛ بل إن منهم من اشتهر بالقراءة وأجاد فيها وكان له اختيار نسب إليه نسبة لزوم ومداومة حتىٰ صار محطاً لرحال طلاب هذا العلم، ينهلون من علمه، ومن هؤلاء الأئمة العشرة المعروفين أمثال عبد الله بن عامر الشامي ، وعبد الله بن كثير المكي ، ونافع بن أبي نعيم المدني، وغيرهم ، وكان لهؤلاء الأعلام اختيارات أيضا ، ولهم رواة عدة نقلوا عنهم اختياراتهم، إلا أن بين هؤلاء الرواة تفاوتاً فمنهم من اشتهر بالضبط والإتقان ، ومنهم دون ذلك ، ثم تبع هؤلاء الأئمة من أتي بعدهم من علماء اللغة وغيرهم في **القرن الثاني الهجري ،**

(١) جامع البيان ٢٩- ٣٠ .

(٢) تفسير الطبري ١/ ٢٨ ، تحقيق الشيخ / أحمد شاكر . ط . مؤسسة الرسالة .

وكانت اختياراتهم قائمة في أكثرها علىٰ مبدأ اختيار ما عليه العامة، فقد اختار سيبويه رفع: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة : ٣٨]، وقال : "لأن العامة أبت أن تقرأ إلا بالرفع "(١) ، وكذا اختار الأخفش قراءة قطع الهمزة ورفع الميم من قوله تعالىٰ: (قال أعلم) [البقرة : ٢٥٩] ؛ لأن عليها الجماعة(٢) وبها قرأ المدنيان وابن كثير والبصريان وابن عامر وعاصم ، واختار الفراء قراءة الرفع في قوله تعالىٰ : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] ؛ لأن عليها الجماعة . وقال : " لأنها الأجود "(٣).

لكن هذه الاختيارات لا تعدوا عن كونها بعض المسائل ضمنوها كتبهم لبيان مذاهبهم النحوية .

١ - استقلالية التأليف في القراءات ومظاهر الاختيار عند علماء القرن الثالث الهجري ومن بعدهم :

ـ بدأت ملامح الاختيار في القرن الثالث الهجري تأخذ اتجاهاً أكثر وضوحاً عن طريق استقلالية التأليف في القراءات، وذلك عندما وضع أبو عبيد القاسم بن سلام كتاباً في القراءات ضمنه خمسة وعشرين قارئاً .

قال ابن الجزري :" فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرق وقلَّ الضبط ، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدر بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات ، فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً "(٤).

والمتأمل في هذا النص يجد أن أبا عبيد لم يتوقف فىٰ اختياره عند القراء العشرة المشهورين ، بل تجاوز الأمر إلىٰ أن وصل إلىٰ خمسة وعشرين قارئاً مما يدل علىٰ أن القراءات كانت أكثر بكثير مما هو عليه الناس اليوم ، لكنها فيما يبدو أن هذا

(١) الكتاب ١/ ١٤٤ .
(٢) معاني القرآن : للأخفش ١٨٣ .
(٣) معاني الفراء ١/ ١١٢ .
(٤) النشر ١/ ٣٣- ٣٤ .

الكتاب حوىٰ جميع ما نما إليه علمه، فضمنها المتواتر والشاذ وغيرهما، وإلا فإن المتواتر منها لا يتجاوز القراءات العشر المشهورة .

٢- الاختيار في القرن الرابع:

وظل أمر القراءات في ازدياد حتىٰ جاء العصر الرابع الهجري، والذي اتضحت فيه قواعد الاختيار وضوابط القراءة الصحيحة أكثر مما سبق، وكانت في مجملها قائمة علىٰ الأصول الثلاثة التي بني عليها الاختيار وهي: مبدأ الكثرة أو العامة، والتي تعدل (التواتر)، والموافقة للرسم العثماني ، وموافقة القراء لوجه من وجوه اللغة .

وسوف أقتصر علىٰ بيان معالم الاختيار عند إمامين من أئمة القراءات في القرنين الرابع والخامس اختصاراً.

أ- الاختيار عند ابن مجاهد :

يُعَدّ الإمام ابن مجاهد أحد الأئمة الأعلام الذين كان لهم دور بارز في الاختيار في القراءات القرآنية؛ إذ شمّر عن ساعد الجد، وأخذ علىٰ عاتقه تمحيص القراءات ، لتمييز الصحيح الفاذ من السقيم الشاذ، فوقع اختياره علىٰ قراءات الأئمة السبعة المشهورين وهم (نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي)، وقال عن قراءاتهم: (بأنها هي القراءة التي عليها الناس بالأمصار الخمسة أي (المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام) ، وهي القراءة التي تلقوها عن أوليهم تلقيا ، وقام بها في كل مصر من هذه الأمصار رجل ممن أخذ عن التابعين أجمعت الخاصة والعامة علىٰ قراءته ، وسلكوا فيها طريقه تمسكوا بمذهبه) أ.هـ[1].

واختار ابن مجاهد لكل قارئ من هؤلاء السبعة راويين ممن صحت روايتهم وأجمعت العامة عليهم ، ولاقىٰ هذا الصنيع قبولاً واستحساناً ؛ لأنه جرد للناس ما يمكن أن تصح به العبادة من غيره ، وتبعه علىٰ ذلك الكثير ، إلا أن هذا الأمر قد أحدث لبساً لدىٰ بعض العوام، فخلطوا بين القراءات السبع والأحرف السبعة، حتىٰ

(١) السبعة لابن مجاهد ٤٩ . تح د/ شوقىٰ ضيف . ط دار المعارف .

فسرها بعضهم بأن هذه القراءات السبعة هي المقصودة من الحديث، وفي ذلك يقول ابن الجزري: "وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة "أ.هـ[1] ، أي ليته جعل القراءات ثمانياً أو ستا حتىٰ لا يحدث هذا اللبس بين عوام الناس ، ولما كان الأمر خلاف ذلك، إذ ليس من المعقول أن يظل الحديث معطلاً منذ نزول الأحرف السبعة حتىٰ يولد هؤلاء الأئمة ويختاروا ؛ لذا فقد قام العلماء بدفع هذه الشبهة بالتأليف في القراءات الثماني كابن غلبون صاحب التذكرة ، والعشر كابن مهران في كتابيه (الغاية) و(المبسوط)، ومنهم من ألّف في أكثر من ذلك كالخمسين كالهذلي في كامله.

وهناك من ألّف في المفردات كالداني والأهوازي وغيرهما . ومنهم من ألف في القراءات الست كسبط الخياط .

والغرض من تعدد هذه المؤلّفات وتنوعها هو دفع شبهة التسبيع التي أحدثها الإمام ابن مجاهد.

كما أنه يدل أيضاً علىٰ جواز الاختيار في القراءات ؛ لأن كل واحد دَوَّنَ في كتبه ما أخذ به علىٰ شيوخه .

والمتأمل في كتب القراءات يجد أن هذا اللفظ (الاختيار) كثيراً ما يرد ذكره سواء كان ذلك في اختيارات الإمام أو وجوه الاختلاف .

وفي ذلك يقول ابن مجاهد عن أبي عمرو : " وكان أبو عمرو حسن الاختيار، سهل القراءة، غير متكلف، يُؤْثِر التخفيف ما وجد إليه السبيل "أ.هـ[2] .

وأما أبو الطيب – صاحب الدراسة– فقد تعددت أساليبه في التعبير عن اختياره، فتارة يذكره صريحاً فيقول وهو اختياري، ومن ذلك ما ورد عنه في باب الاستعاذة حيث قال: "ورأيت شيوخنا من أهل العراق ـ رحمهم الله ـ يختارون أن يستعيذ

(١) النشر لابن الجزري ١ / ٣٦- ٣٧ . ط دار الفكر .
(٢) السبعة ٨٤ .

القارئ بما أمر الله به نبيه ﷺ، وهو الذي عرفته ، وهو اختيار ابن مجاهد وهو اختياري، وبه قرأت علىٰ سائر من قرأت عليه وبه آخذ "[1].

وروىٰ أيضاً اختلاف الطرق عن ابن ذكوان في إثبات الياء وحذفها من قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ ﴾ (الكهف: ٧٠) فقال : "واختلف عن ابن ذكوان في إثبات الياء وحذفها ، فقرأت علىٰ أبي سهل بحذف الياء في الوصل والوقف ... وقرأت بها أيضاً علىٰ أبي سهل بإثبات الياء في الوصل والوقف ، وكان يختار الإثبات ، وأنا أيضاً أختار الإثبات " أ.هـ[2] .

وتارة أخرىٰ يعبر عنه بقوله: " وبه قرأت وبه آخذ "، ومن ذلك قوله : "وروىٰ أبو ربيعة عن ابن كثير ﴿ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٠] بغير همز ، والمشهور عن ابن كثير بالهمز مثل سائر القراء وبه قرأت وبه آخذ"[3].

وتارة كان يجمع بين التعبيرين معاً (الاختيار وبه آخذ) ومن ذلك قوله: "وقرأ هشام عن ابن عامر (لُبَدَاَ) [الجن: ١٩] بضم اللام ، وقال هكذا في كتابي وفي حفظي بكسر اللام . حدثنا أبو سهل قال : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد عن إبراهيم بن رحيم الدمشقي عن هشام بن عمار بالكسر وجاء الضم من طريق الحلواني ، والضم الاختيار في رواية هشام من هذا الطريق ، ومن الطريقين الأوَّلَين بالكسر ، وبالضم قرأت في هذه السورة وحدها ، وبه آخذ في رواية الحلواني " أ.هـ[4]

والمتأمل في كتابه يجد أنه دائماً ما يذكر اختلاف القراء في الموضع ، ثم بعد ذلك يذكر ما يدل علىٰ اختياره إما بقوله: "وذلك اختياري، أو أختار كذا، أو وهو المشهور وبه قرأت، أو وبه آخذ، أو وبه قرأت وبه آخذ" مما يدل علىٰ أن هذا الوجه هو المختار عنده .

---

(١) الإرشاد ٦٧ .

(٢) المصدر السابق ٤٠٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٧٦ .

(٤) الإرشاد ٥٤٣ .

ب- الاختيار عند أبي الحسن بن غلبون :

لقد سار أبو الحسن الطاهر بن غلبون علىٰ منهج أبيه [1] في التعبير عن اختياره؛ لأنه تلقىٰ هذا العلم عنه، فلا شك أنه يتأثر به في كثير من أصول هذا العلم، فنراه يصرح عن اختياره بنفس الألفاظ التي صرح بها والده من قبل ، ومن ذلك قوله في باب البسملة: " وأما ابن عامر وأبو عمرو فإنه يختار في قراءتهما أ ن يفصل بين كل سورتين بالسكت في جميع القرآن إلا في الأربعة المواضع التي تقدم ذكرها[2] فإنه يفصل فيها بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)، وكذلك يختار في قراءة ورش ، وبه قرأت وبه آخذ" .

قال [أبو الحسن ﷺ] وأنا أختار أيضًا في قراءة ورش وابن عامر وأبي عمرو في خمسة مواضع أن توصل فيها السورة بالسورة التي بعدها من غير فصل بشيء ألبتة؛ لحسن ذلك فيه لمشاكلة آخر السورة الأولىٰ التي بعدها ، وهي: الأنفال ببراءة، والأحقاف بـ"الذين كفروا"، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد ، والفيل بقريش"[3]. فنراه يذكر أوجه الخلاف ويبين اختياره ويعلل ذلك .

وأما في باب الوقف علىٰ أواخر الكلم فيذكر الأوجه المروية الجائزة في الوقف علىٰ آخر

الكلمة، فكما هو معلوم عند علماء التجويد أن الكلمة المرفوعة والمضمومة يجوز فيها ثلاثة أوجه حالة الوقف وهي: (السكون المجرد ـ والروم ـ والإشمام) .

وأما المكسورة والمجرورة فيجوز فيها وجهان: (وهما السكون والروم)، وكان

---

(١) سأتي بيانه مفصلاً في المبحث الثالث .

(٢) وهي ما بين المدثر والقيامة ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين الفجر والبلد ، وبين العصر والهمزة ، وذلك للاستبشاع ، كما هو في آخر سورة الانفطار من قوله: (والأمر يومئذ لله)، بعدها (ويل للمطففين)، فيكره قوله: (لله ويل) دون فاصل بالبسملة .

(٣) التذكرة ١/ ٦٣- ٦٤ ، وذلك لحسن مشاكلة السورة لما قبلها، فمثلاً آخر القمر قوله تعالىٰ: (في مقعد صدق عند مليك مقتدر . الرحمن) . فالمعنىٰ واضح وإن كان الوصل في هذه المواضع الأربعة انفرادة من ابن غلبون -كما قال ابن الجزري- لم يتابعه عليه أحد . ينظر : النشر ١/ ٢٦٢ .

أبو الحسن يختار الوقف بالروم والإشمام ، فيقول في آخر هذا الباب " قال أَبي ﷺ " وكان شيوخنا يطالبوننا بالروم والإشمام في كل القراءات"، يعني في جميع ما تقدم ، وهو المختار وبه قرأت أيضاً، وإن وقف واقفٌ بالإسكان في كل هذا فلا بأس؛ لأن الإسكان هو الأصل في كل موقوف عليه ، وإن كان الاختيار هو الروم والإشمام كما عرفتك ؛ لأنهما يُبيِّنان ما تستحقه الكلمة من الحركة في حال الاتصال"[1] .

فنراه يذكر الأوجه الجائزة، ثم يبين أن الإسكان هو الأصل، وأن الروم والإشمام وإن كانا علىٰ غير الأصل فهما الاختيار؛ لبيان حركة الحرف الموقوف عليه حالة الوصل كما تقدم.

المطلب الثالث : الشروط الواجب توافرها في صاحب الاختيار :

سبق ذكر بعض النماذج من اختيارات العلماء في القرون الثاني والثالث والرابع الهجرية ، لكن المتأمل في مؤلفات هؤلاء يجد أنهم كانت لهم أسس بنوا عليها اختياراتهم ، وهي قائمة علىٰ أدلة علمية تدل علىٰ مدىٰ القدرة العلمية الفائقة عند هؤلاء، مما يدل علىٰ أنهم كانت لديهم المؤهلات التي تمكنهم من هذا الاختيار .

ولبيان هذه المواصفات لابد أن نقف علىٰ بعض مؤلفاتهم لنستقي منها الصفات الواجب توافرها في صاحب الاختيار .

والمتأمل في كتاب السبعة لابن مجاهد يجد أنه قسم القراء إلىٰ أربعة أقسام وعول علىٰ القسم الأول منها دون غيره فقال :

" فمن حملة القرآن المُعْرِبُ العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار ، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين ، ومنهم من يُعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك ، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر علىٰ تحويل لسانه، فهو مطبوع علىٰ كلامه ، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء

(١) التذكرة ١/ ٢٤١- ٢٤٢ .

لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره ، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسىٰ إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وكسره وضمه في الآية الواحدة ؛ لأنه لا يعتمد علىٰ علم بالعربية، ولا بصر بالمعاني يرجع إليه ، وإنما اعتماده علىٰ حفظه وسماعه ، وقد ينسىٰ الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه ، وتدعوه الشبهة إلىٰ أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسىٰ أن يكون عند الناس مصدَّقًا فيحْمَل ذلك عنه ، وقد نسيه ووَهِمَ فيه وجسر علىٰ لزومه والإصرار عليه ، أو يكون قد قرأ علىٰ من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فتوَّهَمَ، فذلك لا يقلَّد ولا يحتج بنقله ، ومنهم من يُعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار ، فربما دعاه بصره بالإعراب أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعًا " أ.هـ[1]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الشروط الواجب توافرها في صاحب الاختيار هي :

١- أن يكون عالمًا باللغة العربية :

وسبق ذكر كثير من الأمثلة تدل علىٰ مدىٰ فقه أصحاب الاختيارات باللغة العربية، وليس هناك أدل علىٰ ذلك من امتلاء كتبهم ببيان وجه القراءة، سواء كان ذلك من الناحية الصرفية أو النحوية أو البلاغية أو الدلالية ، والبحث مليء بهذه الجوانب .

٢- أن يكون عالمًا بالقراءات (رواية ودراية) :

أي من المتخصصين الذين يستطيعون التحمل والأداء ، ويكون علىٰ دراية تامة بمعرفة وجوه الخلاف (أصولاً وفرشًا) لدىٰ كل قارئ وراوٍ .

٣- أن يكون عارفًا بلغات العرب :

حتىٰ إذا ما وردت قراءة علىٰ لغة معينة يستطيع أن يبينها، إذ إن بعض القراءات نزل بلغات غير مشهورة ،كما هو الحال في كسر ياء الإضافة من قوله تعالىٰ: (بمصرخي) لحمزة، فهي لغة بني يربوع .

(١) السبعة ٤٥ .

٤- أن يكون عالماً بالتفسير :

إذ إن كثيراً من المعاني تبينه القراءة وتوضحه، كما سبق في اختيار الهذلي قراءة (وما يعلمان) بالتشديد وترك قراءة التخفيف، وعلل اختياره بأن هذه القراءة جاءت بمعنىٰ التعلم، ودل علىٰ ذلك قوله تعالىٰ بعدها: (فيتعلمون منهما)، وترك قراءة التخفيف (يعلمان) التي تدل علىٰ الإعلام والاختيار ؛ لأن المقام هنا مقام تعلم دون إخبار ، وكذا ما ورد من القراءات علىٰ وجه التفسير .

٥- أن يكون علىٰ بصيرةٍ بالقراءات وعللها وأسانيدها :

وذلك بالتمييز بين الصحيح الفاذ والضعيف الشاذ، ولديه معرفة بأخبار الرجال وأحوال الأسانيد ، ومعرفة الطرق الصحيحة من غيرها، وما هو مجمع عليه وما هو مختلف فيه.

٦- أن يكون عالماً بالفقه وأصوله ، وذلك لما للقراءات من أثر عظيم في إثراء الفقه الإسلامي .

٧- أن يكون ذا دين ثقة مشهوداً له بالصلاح والخيرية : إذ المتبع في تراجم هؤلاء الأعلام من رجالات القراءات يجد أن غالبهم تتوافر فيه هذه المواصفات مما جعل الناس تقبل علىٰ الأخذ بما نقلوه لنا من قراءات وروايات .

وبهذا نكون قد انتهينا في هذا المطلب من بيان الشروط الواجب توافرها في صاحب الاختيار، وأنتقل بعد ذلك لبيان الأسس التي بنىٰ عليها أبو الطيب اختياره للقراءات ، وهي لا تخرج عما اشترطه العلماء من الضوابط التي يجب توافرها لصحة القراءة وهي :

١- التواتر .

٢- موافقة الرسم العثماني .

٣- موافقة القراءة للغة العربية .

وسوف أتناولها بالشرح والبيان، مستدلاً علىٰ ذلك بالأمثلة والشواهد من كتاب الإرشاد لأبي الطيب ، والله أسأل التوفيق والسداد والهدىٰ والرشاد، فهو القادر علىٰ ذلك، وهو حسبي ونعم الوكيل .

المبحث الثالث : أسس الاختيار عند ابن غلبون :

الأساس الأول : التواتر :

تمهيد :

قبل الدخول في بيان مفصل للأسس التي اعتمد عليها أبو الطيب في اختياره بعض وجوه الخلاف والأخذ بها لابد من التنبيه إلىٰ أن هناك أركاناً أساسية اتفق عليها جميع أهل الأداء علىٰ أنه لابد من توافرها حتىٰ تكون القراءة صحيحة ومقبولة عندهم .

وهذه الأركان التي بني عليها الاختيار العام ترجع إلىٰ ثلاثة وهي :

الأول : أن تكون القراءة متواترة .

الثاني : أن تكون القراءة موافقة للرسم العثماني .

الثالث : أن يكون وجهها في العربية سائغاً ومقبولاً .

تلك هي الأركان الرئيسة التي تمَّ علىٰ أساسها اختيار أبي الطيب لوجوه الاختلاف تبعاً لما عليه أهل الأداء ، وسوف أتناولها -بحول الله وقوته- بشيء من التفصيل، مستدلاً علىٰ ما أقوله بما ذكره أبو الطيب في كتابه .

الركن الأول : التواتر :

هذا الركن سيكون تناوُلي له -بمشيئته تعالىٰ- فيه شيء من التفصيل، وذلك من خلال عدة عناصر تدلل وتؤكد عليه، تم استنباط هذه العناصر من الاستقراء الكامل لكتاب الإرشاد ، ولكن قبل الشروع في بيانها لابد من إلقاء الضوء علىٰ التعريف بهذا الركن ـ فما هو التواتر ؟

للتواتر عند العلماء معنيان :

أحدهما : لغوي : ويطلق علىٰ تتابع الشيء وتراً وفرادىٰ . يقال : تواترت الأشياء تتابعت وجاء بعضها إثر بعض [1] .

الثاني : اصطلاحي : وهو ما رواه جماعة عن جماعة يمتنع تواطؤهم علىٰ الكذب

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن ٥٨٢ .

من أول البداءة إلىٰ المنتهىٰ من غير تعيين عدد علىٰ الصحيح " أ.هـ [1].

وهذا هو الركن الأصيل لقبول القراءة ؛ لأنه إذا ثبت التواتر صار الركنان الآخران لازمين له ؛ لأن القراءة إذا تواترت فإنها تكون موافقة للرسم ولها وجه صحيح في العربية .

وقد تحققت مظاهر هذا الركن في عدة عناصر تم استنباطها من كلام الإمام أبي الطيب، وها أنا أذكرها مجملة، ثم أُتبعها بعد ذلك بشيء من التفصيل وهي :

١- أن يكون الوجه موافقًا لما عليه جماعة القراء ومشهوراً عن القارئ.

٢- أن يكون الوجه منصوصًا عليه في كتاب الراوي .

٣- اختيار ما جاء من أوجه الخلاف موافقا للنص القرآني صراحة .

٤- اشتراط الضبط والإتقان فيمن نقل عنه .

٥- أخذه باختيار ابن مجاهد ؛ لأنه المقدم في الصنعة ، وتمييزه بين الروايات عنه.

٦- الاعتماد في اختياره علىٰ ما عليه أهل بلد القارئ أو الراوي .

٧- اختياره في بعض الأوجه ما كان موافقًا لما عليه الراوي الثاني .

٨- تأكيده علىٰ أن القراءة سنة متبعة ، وأنه لا مجال فيها للقياس.

تلك هي العناصر التي تمثِّل هذا الركن الأصيل[2] . وإليك بيانها مفصلةً -**إن** شاء الله تعالىٰ- في المطالب الآتية :

---

(١) ينظر : تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي للسيوطي ٢/ ٣٩١ – ٣٩٢ ، تحقيق : عماد زكي ، المكتبة التوفيقية ، مقدمة في أصول الحديث ، تأليف : عبد الحق سيف الدين الباري ، تحقيق : سليمان حسن النبوي . ط . دار البشائر الإسلامية ـ بيروت .

(٢) اختلف العلماء في قبول القراءة بين اشتراط التواتر أو الاكتفاء بصحة الإسناد ، فذهب الجمهور إلىٰ اشتراط التواتر، قال الصفاقسي: مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء: أن التواتر شرط في صحة القراءة ، والقول بصحة السند محدث لا يعول عليه ، ويؤدي إلىٰ تسوية القرآن بغير القرآن.

وهذا هو رأي الأئمة: الغزالي وصدر الشريعة وابن تيمية وغيرهم، وهو المعول عليه . ينظر : المستصفىٰ للغزالي ١/ ٨١ . ط . دار الكتب العلمية، وغيث النفع : ٦ .

وذهب مكي بن أبي طالب وابن الجزري إلىٰ الاكتفاء بصحة السند . ينظر : الإبانة عن معاني القراءات : ٦٠ ، النشر ١/ ٣١ ، وتقدم ما عليه العمل وهو التواتر والله أعلم .

المطلب الأول: أن يكون الوجه موافقاً لما عليه جماعة القراء :

ويعد هذا أهم المعايير التي يعول عليها، وله شواهد كثيرة عنده في كتابه، ومن ذلك:

١- ما ورد ذكره في باب اختلاف القراء في باب دال قد ، جاء فيه: "وأجمع القراء كلهم علىٰ إدغام الدال في التاء في:﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾ [البقرة : ٢٥٦]، ﴿ وَلَقَد تَّرَكۡنَٰهَآ ءَايَةَۢ ﴾ [القمر: ١٥] ، وما كان قبلهما حيث وقع، إلا في رواية المسيبي عن أبيه عن نافع أنه كان يظهر الدال عند التاء ، والمشهور عن نافع في الروايتين جميعاً الإدغام مثل جماعة القراء، وكذلك أقرأت وبه آخذ ؛ لأن إظهار الدال مع التاء ردئ جداً من أجل أن الدال أخت التاء" أ.هـ[1] .

ـ المتأمل في كلام أبي الطيب يجد أنه نص علىٰ أن إدغام الدال في التاء محل إجماع عند القراء ، وأما وجه إظهار المسيبي لها فهذا غير معول عليه ؛ لأنه مخالف للمشهور عن نافع ، إذ روىٰ عنه الإدغام من الروايتين الصحيحتين عنه، وهما رواية قالون ورواية ورش ، أما بالنسبة لرواية المسيبي فهي رواية شاذة غير معول عليها .

ولم يتوقف أبو الطيب عند هذا الحد فقط ؛ بل زاد الأمر توضيحاً في بيان عدم اختياره وجه الإظهار لرداءته وذلك ؛ لأن الدال تخرج من مخرج التاء وهما متجانستان في المخرج[2].

٢-ومن ذلك عدم أخذه بالإدغام الكبير[3] لأبي عمرو حيث قال : "وأجمع القراء أيضاً علىٰ إظهار التاء في الجمع عند الثاء نحو :﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ﴾ [البقرة : ٩٢] ،

(١) الإرشاد ١٥٣ .

(٢) الإرشاد ١٥٠ .

(٣) الإدغام : لغة : الإدخال ، وهو مأخوذ من أدغمت الفرس اللجام إذا أخلته في فيه .
ينظر : كتاب العين ٢/ ٣٢ ، للخليل بن أحمد الفراهيدي . تحقيق : د. عبد الحليم هنداوي . ط . دار الكتب العلمية ـ بيروت .
اصطلاحاً : اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد . النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ١٧٨ . ط . دار الفكر .

وعند الجيم نحو ﴿ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة : ٩٣] ، وعند السين نحو : ﴿ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ ﴾ [النساء : ٥٧] ، وعند الضاد نحو: ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات : ١]، إلا ما روي عن أبي عمرو في الإدغام الكبير أنه قرأ هذه المواضع بالإدغام ، والمشهور عن أبي عمرو في هذه الأربعة المواضع الإظهار مثل جماعة القراء ، وبه قرأت وبه آخذ " أ.هـ[1].

ـ فيتبين مما سبق أنه اختار الإظهار ؛ لأنه محل إجماع عند جميع القراء بما فيهم أبو عمرو البصري وزاد أبو عمرو وجه الإدغام أيضاً وهو وجه صحيح متواتر عنه وهو المقطوع به وجهاً واحداً للسوسي عنه من الشاطبية والتيسير وغيرهما، وأحد الوجهين عن أبي عمرو من روايتيه عند جمهور العراقيين ، ولا يقدح ترك أبي الطيب لهذا الوجه في صحته .

٣-ومن ذلك أيضاً عدم أخذه بوجه تغليظ اللام المفتوحة لورش عن نافع ، وذلك إذا وقعت بعد الطاء من لفظ (الطلاق) حيث قال : " وأما اللام من ﴿ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ [البقرة : ٢٢٧] واللام من ﴿ ثَلَٰثَةَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] فما قرأت لورش إلا مثل جماعة القراء سواء ، وكذلك آخذ في قراءة ورش عن نافع مثل الجماعة من القراء في اللام التي بعد الطاء من (الطلاق) واللام من (ثلاثة) بفتح غير مشبع حيث وقع"[2] .

هذا الكلام من أبي الطيب يدل علىٰ أمرين :

الأول : أنه أخذ بترقيق اللام من لفظ (الطلاق) دون التغليظ، وهو المفهوم من قوله:(بفتح غير مشبع حيث وقع)، إذ المراد به الترقيق .

الثاني : أنه سوَّىٰ بين اللام من (الطلاق) واللام من (ثلاثة) في الأداء .

ومعلوم أنه لا خلاف بين القراء العشرة في ترقيق اللام من (ثلاثة) ، وأما لفظ (الطلاق) فللأزرق عن ورش وجهان : أحدهما : الترقيق كالجمهور .

(١) الإرشاد ١٥٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٦٤ .

والثاني : التغليظ وهو ما اختص به وهو وجه صحيح مقروء به كما ذكر الإمام ابن الجزري[1] ، بل هو الأكثر رواية عنه من هذا الطريق[2] .

* ولم يتوقف أمر أبي الطيب في الاختيار عن القارئ أو الراوي فقط، بل وصل إلىٰ الطريق الآخذ عن الراوي، كما في أخذه بحذف الألف من لفظ (أنا) وصلاً إذا وقعت بعده همزة مكسورة كما في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ [الأعراف : ١٨٨] ، كما هو واضح من قوله: "أخبرني أبو سهل قال : أخبرني أبو الحسن علي بن سعيد بن الحسن القزاز عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الأشعث .. عن أبي نشيط عن قالون عن نافع أنه أثبت الألف من (أنا) عند الهمزة المكسورة وذلك في ثلاثة مواضع ﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾، وفي الشعراء [١١٥]﴿ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾، وفي [الأحقاف :٩] ﴿ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ في الوصل والوقف ، والمشهور عن نافع في غير هذه الرواية بحذف الألف في الوصل ، وبإثباتها في الوقف، وكذلك قرأت في رواية قالون وورش مثل جماعة القراء ..."[3].

ومما لا خلاف فيه إثبات ألف (أنا) وقفاً اتباعاً للرسم وذلك لجميع القراء .

أما بالنسبة لإثباتها حال الوصل لقالون فقد ورد عنه الخلاف في ذلك، فروىٰ الجمهور عنه الحذف وصلاً والإثبات وقفاً[4]، ومنهم أبو الطيب كما هو واضح من كلامه، وروىٰ بعضهم الإثبات في الحالين، وهو الذي في التيسير[5] وأحد الوجهين من الشاطبية[6]، والوجهان صحيحان مقروء بهما[7] .

(١) النشر ٢/ ١١٢ .
(٢) اختلاف وجوه طرق النشر ٤٥٦ .
(٣) الإرشاد ٢٨٠- ٢٨١ .
(٤) ينظر : الكافي ٨٧ ، الهادي ٣١ ، وهو طريق الحلواني عنه .
(٥) التيسير ٧١ .
(٦) الشاطبية : البيت : ٥٢١ .
(٧) ينظر : النشر ٢/ ٢٣١ .

المطلب الثاني : أن يكون الوجه منصوصاً عليه في كتاب الراوي .

من المعلوم أن القراءات تختلف كثيراً عن غيرها من العلوم الأخرىٰ التي يمكن الاكتفاء فيها بالدراسة النظرية والاطلاع ، ويأتي هذا الاختلاف نظراً لما يتميز به هذا العلم عن غيره من خصوصية في الجانب الأدائي، حيث إن كثيراً من وجوه الآداء القرآني لا تنضبط إلا بالتلقي والمشافهة من أفواه الشيوخ المتقنين لهذا الفن كالتسهيل والاختلاس والتقليل والإمالة وغير ذلك، ولذا فإننا نجد جميع من أَلَّفوا في هذا المجال من أئمة القراءات لابد لهم من الاعتماد علىٰ مصدرين أساسيين هما :

١- **مصادر شفوية** : وهي التي يعتمد فيها علىٰ التلقي والمشافهة ؛ لأن ذلك هو الأصل في الجانب الآدائي لهذا العلم ، ويتحقق ذلك بإحدىٰ صورتين :

الأولىٰ : أن يسمع الطالب من شيخه ثم يعرض عليه وهذا أعلاها .

الثانية : أن يقرأ الطالب علىٰ شيخه مباشرة ويُقِرُّه علىٰ ذلك .

والناظر في كتاب أبي الطيب يجد أنه سلك هذا المسلك، فعند بيانه لمذاهب القراء في ميم الجمع قال : وقرأ ابن كثير بكسر الهاء وضم الميم[1] حيث وقع ، وقرأ الباقون بكسر الهاء وإسكان الميم حيث وقع ، وخير قالون عن نافع في ضم الميمات وإسكانها ، وقد قرأت بالوجهين جميعـًا بالضم والإسكان " أ.هـ[2].

٢- **مصادر نقلية** : وهي التي اعتمد عليها أبو الطيب في تأليف كتابه بجانب الرواية الشفوية ومعضداً لها حيث قرأ بها ونقل منها ، بل إنه جعل النص علىٰ الوجه في كتاب الراوي من الأسباب المؤهلة لاختياره والأخذ به وإليك بعض الأمثلة التي تدل علىٰ ما ذكرت .

أولاً : رواية السوسي عن أبي عمرو: حيث اختار أبو الطيب فتح (**أَنَّىٰ**) لورود النص علىٰ ذلك في كتاب السوسي . قال أبو الطيب في باب الفتح والإمالة في بيان مذهب

(١) أي : وصلها بواو لفظا .

(٢) الإرشاد ٧٢ .

أبي عمرو البصري: "وبقي من هذا الباب فصل آخر اختلف فيه القراء وأهل اللغة في وزنه ولفظه ، وهو قوله: (أَنَّىٰ) التي تدخل للاستفهام بمعنىٰ كيف، وجملة ذلك في القرآن ثمانية وعشرون موضعاً، أول ذلك ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٣] ... وما كان مثله . فروىٰ عن ابن مجاهد أنه كان يقول يحتمل أن تكون علىٰ وزن (أفعل) ، ويحتمل أن تكون علىٰ وزن (فَعْلىٰ)، وكان يختار أن تكون علىٰ وزن (فعلىٰ) ، وكان يأخذ في قراءة أبي عمرو بين اللفظين حيث وقع ، وكذلك قرأت له في رواية أهل العراق ، قال أبو الطيب : وقرأت له في رواية الرِّقِّيينَ [1] وهي رواية أبي شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو بالفتح ، وكذلك آخذ في هذه الرواية بالفتح ، وكذلك جاء منصوصاً في كتاب أبي شعيب بالفتح"[2].

والمتأمل في هذا النص يجد أنه يدل علىٰ أمور عدة منها :

١ - اهتمام أبي الطيب بالإحصاء والحصر، كما هو واضح من ذكره عدد ورود هذا اللفظ في القرآن الكريم .

٢ - أن هذا اللفظ يحتمل وزنين عند علماء العربية ، وهو إما أن تكون الهمزة زائدة فيكون علىٰ وزن (أفعل)، أو أن تكون أصلية فيكون علىٰ وزن (فعلىٰ)، وهذا هو الراجح والمعول عليه في مجال الرواية ، وهو اختيار ابن مجاهد عن أبي عمرو من الروايتين .

٣-أن أبا الطيب قرأ بالتقليل للدوري عن أبي عمرو ، وهو طريق أهل العراق، وقرأ بالفتح للسوسي ، وذلك لورود النص عليه في كتابه كما هو واضح . -

ثانياً : ومن ذلك أيضاً اختلاف الرواة عن أبي عمرو في قوله: (يا بُشرىٰ) [يوسف: ١٩]، قال أبو الطيب : "واختلف عن أبي عمرو : فروىٰ عنه بين اللفظين ، وروىٰ عنه بالفتح ، وبأي الوجهين قرأت لأبي عمرو فهو صواب صحيح الرواية عنه . قال أبو

(١) نسبة إلىٰ الرقة ، موضع بالعراق . وهي بلد الإمام السوسي .
(٢) الإرشاد ١٩٨ . وكتاب الإمام السوسي مفقود ولم أقف عليه .

الطيب : والذي أختاره في قراءة أبي عمرو بين اللفظين ليصح الأصل الذي ذكرناه في (فُعلىٰ) و (فَعلىٰ) و(فِعلىٰ)، وقد قرأت بهذا ، ولكن قد جاءت الرواية من طريق أبي شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو بالفتح ، وهكذا ذكره ابن مجاهد في كتابه بالفتح ، وإذا جاءت رواية منصوصة كان الأخذ بها أولىٰ"[1]. فهذا صريح في اتباعه لنص الرواية والأخذ به .

ثالثا : رواية ابن ذكوان عن ابن عامر :

حيث اختلف الرواة عن ابن عامر في لفظ (إبراهيم) بين الياء والألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً . فرواها هشام من جميع طرقه بالألف (إبراهام) واختلف عن ابن ذكوان فروىٰ بعضهم خمسة عشر موضعاً منها في سورة البقرة بالألف والباقي بالياء علىٰ خلاف مفصل في كتاب النشر[2].

إلا أن أبا الطيب أخذ له بالوجهين في سورة البقرة من طريق الأخفش عنه إذ يقول: " وأجمع القراء كلهم علىٰ لفظ (إبراهيم) بالياء بلا اختلاف عنهم في جميع القرآن ، وكذلك في مصاحفهم ، وخالفهم الأخفش هارون بن موسىٰ ، فروىٰ عن ابن ذكوان أنه قرأ ما في سورة البقرة وحدها بالألف ، وهكذا ذكر في كتابه ... وقرأت علىٰ أبي سهل باختيار الأخفش بالياء في الكل ، وأنا آخذ بالوجهين جميعاً في البقرة وحدها من طريق الرواية كما ٠٦٣٠كر الأخفش في كتابه ، وبما كان يختار لصحة الرواية عندي"[3].

هذا النص صريح في أن الوجهين: الألف والياء في (إبراهيم) صحيحان عن ابن

(١) الإرشاد ٣٧٤ .

(٢) قال ابن الجزري : واختلف عن ابن ذكوان فروىٰ النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة ... وكذلك روىٰ المطوعي عن الصوري عنه، وروىٰ الرملي عن الصوري عن ابن ذكوان بالألف فيها كهشام ... ثم وجه خصوصية هذه المواضع فقال : إنها كتبت في المصاحف الشامية بحذف الياء منها خاصة ، وكذلك رأيتها في المصحف المدني، وكتبت في بعضها في سورة البقرة خاصة وهي لغة فاشية للعرب ... ". النشر ٢/ ٢٢١- ٢٢٢ .

(٣) يراجع: الإرشاد: ١٦٥ .

ذكوان، فالأول جاء بطريق النص عليه في كتاب الأخفش عن ابن ذكوان كما هو واضح. والثاني جاء من طريق الرواية التي اختارها الأخفش، وجمع أبو الطيب بين الوجهين في سورة البقرة على وجه الخصوص؛ للنص وصحة الرواية كما هو موضح.

رابعاً: شعبة عن عاصم :

وقد روى عنه أبو الطيب اختلاف الرواة بين الفتح والإمالة في موضعين هما (سوى) و(سدى) جاء فيه : "وأما قوله تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] فاختلف فيه عن أبي بكر عن عاصم، فروى يحيى بن آدم أنه كان يقف بالإمالة، وكذلك أن﴿ يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة: ٣٦،] وهو منصوص في كتاب يحيى بن آدم عنه ، كذلك قال أبو سهل"[1].

فنراه يؤكد على أمرين :

١- أن الإمالة هنا في حالة الوقف فقط ، أما في حالة الوصل فبالفتح قولاً واحداً ؛ لأن التنوين مانع من الإمالة كما هو معلوم .

٢- أن الإمالة وجه صحيح مقروء به، واستوثق أبو الطيب لروايته بطريقي (النقل والتلقي)، وهذا الوجه مقطوع بصحته، إذ هو طريق التيسير والشاطبية والكافي وتلخيص العبارات[2] وغيرهم ، والوجه الآخر وهو الفتح وعليه جمهور العراقيين وغيرهم كما قال ابن الجزري[3].

خامساً: حفص عن عاصم :

ومن المواضع التي ورد النص فيها عن حفص عن طريق الأشناني عنه السكتات الأربع اللطيفة[4] حيث قال:وقرأ حفص عن عاصم ﴿ وَتَذَرُونَ ٱلْآخِرَةَ ۝٢١ وُجُوهٌ

(١) الإرشاد ٢٠٠ .

(٢) التلخيص ١٢١ .

(٣) النشر ٢/ ٤٣ .

(٤) السكت : لغة : يدل على خلاف الكلام ، يطلق أيضاً إذا قطع الكلام . فهو يطلق على الصمت وعدم الكلام " . معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣/ ٨٩ ، تحقيق : عبد السلام هارون . ط . دار الجيل .

﴿ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة:٢١-٢٥]، قال تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ ﴾ [القيامة : ٢٧] يقف علىٰ (مَن) وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل ثم يقول (راق)، وكذلك ﴿ بَلْ ۜ رَانَ ﴾ [المطففين : ١٤] من غير أن يقطع النون من الراء من (راق) ، واللام من الراء من (ران) ، وكذلك في ﴿ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا ۜ ﴾ [الكهف :١]، من غير أن يقطعها من ﴿ قَيِّمًا ﴾ [الكهف : ٢] ، وكذلك في ﴿ مَّرْقَدِنَا ۖ هَٰذَا ﴾[يس : ٥٢] يقف عليها وقفة خفيفة في وصله من غير أن يقطع ثم يقول (هَذَا)، مثل الذي تقدم في هذا الباب كله سواء، وكذلك ذكره الأشناني في كتابه ، وكذلك قرأت علىٰ نصر بن يوسف المقرئ في الأربعة بلفظ واحد" أ.هـ . فكلامه واضح في النص علىٰ السكت في هذه المواضع ، ولحفص عدم السكت أيضاً من طريق الطيبة كما قال ابن الجزري[1] . والله أعلم .

المطلب الثالث : اختياره ما جاء من أوجه الخلاف موافقاً للنص القرآني صراحة :

ومن ذلك ما رواه من اختلاف الروايات عن القراء السبعة في صيغ الاستعاذة، فروت طائفة من أهل الحرمين والعراق والشام (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم)، وأخرىٰ منهم (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، وروت طائفة من أهل خراسان (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي)، وطائفة من أهل مصر وأهل المغرب (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) .

وبعد بيانه لحجة كل صيغة وصوابها قال بأن (القوي والسميع والعليم العظيم) أوصاف لله عز وجل وصف بها نفسه ، وهي كثيرة في القرآن الكريم، واختار الصيغة الثانية وهي أن يستعيذ القارئ بما أمر الله عز وجل به نبيه ﷺ وهي: (أعوذ بالله من

= اصطلاحاً : عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن القراءة من غير تنفس ، ويكون بنيته استئناف القراءة . النشر ١/ ٢٤٠ .

وقد وضح ذلك أبو الطيب في قوله: (وقفة خفيفة ومع ذلك يصل)، فهو يدل علىٰ أن السكت بدون تنفس.

(١) النشر ١/ ٤٢٦ .

الشيطان الرجيم)؛ لقوله تبارك وتعالىٰ: (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)، وقال أبو الطيب في سبب اختياره: " والأَولىٰ أن يتبع اللفظ المنصوص من غير زيادة ولا نقصان ، فاعلم ذلك إن شاء الله" [1].

وهذا الاختيار منه لا يقدح في الصيغ الأخرىٰ ؛ لأنها مروية ومأخوذ بها عند أهل الأداء [2]، ولكنه كان حريصاً في اختياره علىٰ ما جاء موافقاً للفظ القرآن الكريم . والله أعلم.

المطلب الرابع : اشتراطه الضبط والإتقان فيمن نقل عنه :

مما لا شك فيه أن الضبط والإتقان من الشروط الواجب توافرها في الراوي أو الناقل عنه سواء كان ذلك في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة، حتىٰ لا يكون هناك مجال للطعن فيهما ، وإذا كان علماء الحديث اشترطوا ذلك لصحة الحديث فإننا نجد أن علماء القراءات كانوا أكثر اهتماماً وتأكيداً علىٰ هذه الشروط، واستطاعوا أن يميزوا بين المتواتر والشاذ .

ومن هؤلاء الإمام أبو الطيب : إذ لم يكتف أن يكون الوجه مشهوراً عن القارئ أو منصوصاً عليه في كتابه ، بل أكد علىٰ أن يكون الناقل له ضابطاً متقناً، ويتجلىٰ ذلك في سبب اختياره لوجه إظهار الراء المجزومة عند اللام للدوري عن أبي عمرو حيث يقول : " واختلف عن أبي عمرو في إظهار الراء وإدغامها إذا سكنت **الراء** للجزم نحو قوله تعالىٰ:﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [البقرة :٥٨] ... وما كان مثل هذا مما سكنت الراء فيه للجزم وأتت اللام بعد الراء . فروىٰ أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه قرأ بالإدغام في هذا الباب حيث وقع ، وروىٰ غير أبي شعيب الإظهار ، وهو ما حدثني به أبو طاهر محمد بن الحسن الأنطاكي قال : أخبرنا إبراهيم بن عبد الرازق الأنطاكي عن أبيه عن أحمد بن جبير الأنطاكي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه قرأ في

(١) الإرشاد ٦٦- ٦٧ .

(٢) ينظر : التيسير . ص ٢٦ ط دار الكتب العلمية .

هذا الباب كله بالإظهار حيث وقع . قال أبو الطيب : وأحمد بن جبير هذا من الثقات المعروفين بالإتقان والضبط " أ.هـ[1]

فكما هو واضح من كلامه أن سبب اختياره وجه الإظهار هو ضبط الناقل عن اليزيدي وإتقانه ،ولا يقدح هذا في وجه الإدغام أيضاً عن الدوري في نحو هذا، إذ هو وجه صحيح نص عليه كثير ممن نقلوا روايته، وهو الذي في المستنير[2] والمصباح[3] وغيرهما، وعليه الجمهور عنه كما نص ابن الجزري[4] ، وهو المقدم أداء[5] .

ومن ذلك أيضاً تركه النقل لورش في قوله تعالىٰ : ﴿ كِتَـٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ﴾ [الحاقة ١٩- ٢٠] حيث يقول : " واختلفت الروايات عنه في نقل الحركة إلىٰ هاء السكت(٦)، وهو موضع واحد وهو قوله : ﴿ كِتَـٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى ظَنَنتُ ﴾، فطائفة من قراء المصريين نقلوا الحركة من الهمزة إلىٰ الهاء ، وطائفة لم ينقلوا ، والمختار المشهور عند فقهائهم أنهم لا ينقلون الحركة إلىٰ الهاء ألبتة ؛ لأن الهاء إنما تدخلها العرب في كلامها ليتبين بها حركة ما قبلها، وهي ساكنة في القرآن وكلام العرب ، والذي آخذ أنا به بغير نقل حركته إلىٰ الهاء ، وهو المعول عليه فاعرفه والزمه موفقاً إن شاء الله " أ.هـ

من خلال هذا النص يتبين أن أبا الطيب بنىٰ اختياره لهذا الوجه علىٰ أمرين:

الأول : أن هذا الوجه هو المشهور عند فقهاء القراء ، ولا شك أن هذا الوصف يدل علىٰ مدىٰ الضبط والإتقان في هؤلاء الناقلين .

الثاني: أراد أن يبين أن هاء السكت لها مهمة جيء بها وهي: بيان حركة الحرف

(١) الإرشاد ٢٥٢- ٢٥٣ .
(٢) المستنير ٤٥٤ .
(٣) المصباح ١٢٧ .
(٤) النشر ٢/ ١٣ .
(٥) اختلاف وجوه طرق النشر ٢١٥- ٢١٦ .
(٦) هاء السكت : هي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها ، وتدخل لبيان الحركة حال الوقف " . الإقناع ٣٠٧ لابن الباذش .

الموقوف عليه ، وعند النقل إلىٰ ما قبلها تزول العلة التي من أجلها اجتلبت الهاء .

كما يدل أيضـاً علىٰ أن وجه النقل مروي أيضـاً عن ورش ، وإن كان المشهور عنه عدم النقل .

المطلب الخامس: أخذه باختيار الإمام ابن مجاهد مع التمحيص والتدقيق :

يعد الإمام ابن مجاهد واحداً من العلماء الذين لهم دور بارز في اختيار القراءات الصحيحة لما يتمتع به من مكانة علمية عظيمة في هذا المجال بين علماء عصره ، فهو أول من سبَّع السبعة ، وقد لاقىٰ هذا الصنيع ارتياحـاً عند كثير من علماء الفن ، وتلقته الأمة بالقبول والتسليم ، ولذلك نجد أن كثيراً ممن جاء بعده بني اختياره تبعـاً لما اختاره ابن مجاهد ، وذلك نظراً لشدة ضبطه وبالغ دقته وعلو كعبه في هذا المجال حتىٰ صار مقدمـاً علىٰ غيره في هذا المجال ، ووصفوه بأوصاف عدة تدل علىٰ ذلك منها : أنه شيخ الصنعة ، وأستاذ الأستاذين ونحو ذلك .

ومن الذين اقتفوا أثره في هذا المجال أبو الطيب بن غلبون، إذ تلقىٰ اختياراته عن شيخه صالح بن إدريس أبو سهل البغدادي "، وعليه جل اعتماده ، وقد تلقىٰ أبو سهل القراءات وأخذها مباشرة عن شيخه ابن مجاهد .

والمتأمل في كتاب أبي الطيب يجد أنه كثيراً ما كان يختار من وجوه الخلاف التي أخذ بها ابن مجاهد ، شريطة أن يكون ذلك منصوصـاً عليه في الروايات الصحيحة التي رواها أبو الطيب وأخذ بها ، فإن خالفها أخذ بغيرها من الروايات التي صحت عنده .

ولبيان ذلك نقتبس بعض أوجه الخلاف التي اقتفىٰ فيها أبو الطيب اختيار ابن مجاهد، ومن ذلك:

١- اختياره فتح هاء التأنيث[1] للكسائي إذا وقعت بعد حروف الاستعلاء

(١) هاء التأنيث : هي التي تكون في الأصل تاء آخر الاسم نحو (رحمة) و (خليفة) فتبدل في الوقف هاء . الإقناع ٣٠٦ .

حيث يقول: " وأخبرني أبو سهل أن أبا بكر بن مجاهد كان يختار في مذهب الكسائي ترك الإمالة في الوقف علىٰ ما قبل هاء التأنيث مع حروف الاستعلاء ... نحو ﴿ ٱلصَّآخَّةُ ﴾ [عبس : ٣٣] و ﴿ خَصَاصَةٌ ﴾ [الحشر : ٩] و ﴿ قَبْضَةً ﴾ [طه : ٩٦] و ﴿ بَسْطَةً ﴾[البقرة : ٢٤٧] و ﴿ وَمَوْعِظَةً ﴾ [البقرة:٦٦]و﴿ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾[الأنعام:١٤٩] و﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة :١] . وزاد ابن مجاهد الحاء والعين وهاء السكت نحو ﴿ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٠] و﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة :١٩] و ﴿ مَالِيَهْ ﴾ [الحاقة :٢٨] ، وما أشبه هذه الحروف وما كان مثلها فهذه عشرة أحرف في قول ابن مجاهد وغيره ، وقوله هو المختار وبه قرأت ، وبه آخذ؛ لأنه هو المقدم في هذه الصنعة في مذهب القراء ـ رحمهم الله ـ "[1].

فنراه يعلل اختياره في الوقف علىٰ هاء التأنيث وما قبلها بالفتح ؛ لأنه اختيار ابن مجاهد إذ هو المقدم في هذه الصنعة .

٢- ومن ذلك أيضاً اختلاسه كسرة الراء من ﴿ وَأَرِنَا ﴾ [البقرة :١٢٨] وغيرها للدوري أبي عمرو إذ يقول: "وبقي أصل آخر مما تتوالىٰ فيه الحركات وهو قوله : ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ [البقرة : ١٢٨]، و ﴿ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف :١٤٣] ، وما كان مثله، فروىٰ سيبويه عن أبي عمرو بالاختلاس من غير إسكان ولا إشباع حيث وقع ، وكذلك قرأت من طريق أهل العراق بالاختلاس ، وبالاختلاس آخذ وهو اختيار ابن مجاهد ، وبه كان يأخذ ... وقرأت من طريق الرِّقِّيينَ، وهي رواية أبي شعيب السوسي بإسكان الراء مثل ابن كثير سواء في هذا الباب حيث وقع " أ.هـ[2]. وهذا الكلام من أبي الطيب يدل علىٰ ما يلي :

١- أن وجه الاختلاس هو ما رواه سيبويه عن شيخه أبي عمرو البصري ، ومعلوم من هو سيبويه عند علماء العربية والقراءات ؟

(١) الإرشاد ٢٣٠ .

(٢) الإرشاد : ٣٠٩

٢- تحديد أبي الطيب لمصطلح الاختلاس تحديداً دقيقاً[١].

٣- أن هذا الأصل ورد فيه الخلاف عن أبي عمرو لكنه علىٰ التفصيل، حيث أخذ له بالاختلاس من رواية الدوري ، وذلك تبعاً لما أخذ به ابن مجاهد، وأخذ بالإسكان عن رواية السوسي .-

وهكذا يستوثق أبو الطيب لما يرويه من وجوه الخلاف بما هو ثابت عند علماء القراءات والعربية ، وإن كان الإسكان والاختلاس كلاهما ثابت لكل من الراويين عن أبي عمرو[٢]، إلا أن ما اختاره أبو الطيب هو الأكثر شهرة عن كل منهما[٣].

* ومما يلاحظه القارئ علىٰ الإمام أبي الطيب: جَمْعه بين الأوجه الجائزة مع ترجيحه اختيار الإمام ابن مجاهد.

فمما اختاره الإمام ابن مجاهد وتبعه أبو الطيب عليه: الفتحُ في (ضعافا) لخلاد عن حمزة، حيث يقول : " وقرأ حمزة وحده ﴿ **ضِعَٰفًا** ﴾ [النساء :٩] بإمالة العين كذا ذكر خلف عن سليم عن حمزة ، وقال ابن مجاهد في كتابه : واختلف عنه في الإمالة ، فروىٰ عنه عبد الله بن موسىٰ بالفتح ، وخلف بالإمالة ، ولم يذكر عن خلاد اختلافاً فدل علىٰ أنه بالإمالة ، وروىٰ غيره عن خلاد بالفتح ، وأنا أخذ لخلاد بالوجهين جميعاً ، وأختار الفتح لأجل إمساك ابن مجاهد عنه من أجل الرواية التي جاءت منصوصة عن خلاد بالفتح " أ.هـ[٤].

من خلال هذا النص يتبين أن أبا الطيب لم يتوقف في الرواية علىٰ اختيار ابن مجاهد وحده، بل جمع بينه وبين غيره مما صحت روايته من وجوه الخلاف ، وأخذ لخلاد بالوجهين الفتح والإمالة ، وإن كان يجنح في اختياره إلىٰ ما اختاره ابن مجاهد من الفتح ، وعلل هذا الاختيار بأنه جاء منصوصاً عليه رواية عند ابن مجاهد .

(١) الاختلاس : هو الإتيان بثلثي الحركة . ينظر : شرح ابن الناظم ١٧٣ .
(٢) النشر ٢/ ٢٢٢ .
(٣) ينظر : اختلاف وجوه طرق النشر ٥٣٨- ٥٣٩ .
(٤) الإرشاد ٣٠٩ .

ولا يقدح ذلك في وجه الإمالة ؛ لأنه وجه صحيح مقروء به ، إذ هو المقطوع به من تلخيص ابن بليمة[1] ، وأحد الوجهين من التذكرة[2] ، والتبصرة[3] ، وغيرهما[4]، وإن كان الفتح أكثر طرقاً عنه[5] .

* ومن ذلك أيضاً: تمييز الإمام أبي الطيب بين روايات الإمام ابن مجاهد:

لم يكن أبو الطيب مجرد ناقل لكل ما رواه ابن مجاهد دون تدقيق أو تمييز ، بل كان ممحصاً لكل وجه يرويه أو يأخذ به ، وإن كان منقولاً عن أكابر العلماء ، فهو مع إجلاله وتقديره لابن مجاهد والأخذ في الغالب باختياره وترجيحه علىٰ غيره عند الاختلاف ، إلا أن ذلك لم يكن في الأمور كلها ، بل كان في بعض الأحيان يترك اختياره ويعلل هذا الترك كما علل الاختيار من قبل ، وإن كان الأصل في كل هذا هو التلقي والمشافهة .

والناظر في كتاب أبي الطيب يجد أنه في كثير من الأوجه يذكر اختيار ابن مجاهد لكنه يأخذ بخلافه ، وذلك ؛ لأن الوجه الذي رواه ابن مجاهد ربما يكون جاء من رواية غير التي أخذ بها أبو الطيب، أو من طريق غير الذي أسند منه قراءته أو من بعض الروايات الشاذة كما سيأتي بيانه ، ومنها رواية التغلبي عن ابن عامر .

قال أبو الطيب : " وذكر ابن مجاهد عن ابن عامر ﴿ صِرَٰطِي ﴾ [الأنعام :١٥٣] بالسين ، وذلك في رواية التغلبي ، والمشهور عن ابن عامر بالصاد هاهنا وفي جميع القرآن ، وكذلك قرأت في الروايتين جميعاً "[6].

هذا الكلام من أبي الطيب يدل علىٰ ورود الخلاف بين السين والصاد في (صراطي) والمشهور هو الصاد ، وربما يوهم هذا الكلام أن وجه السين جائز رواية

(١) تلخيص العبارات ١٨٠ .
(٢) التذكرة ١/ ٢١٢ .
(٣) التبصرة ٣٨٥ .
(٤) النشر ١/ ١٦١- ١٦٣ .
(٥) اختلاف وجوه النشر ٤١٥ .
(٦) الإرشاد ٣٣٦ .

عن ابن عامر ، والصحيح أنه شاذ إذ قطع له ابن الجزري بالصاد قولاً واحداً[1] ، وهو الذي أخذ به أبو الطيب.

منشأ الخلاف بينهما :

والمتأمل في كتاب أبي الطيب يتضح له بجلاء أن سبب الاختلاف بينهما يرجع إلىٰ اختلاف الطرق التي أسند كل منهما إليها قراءته عن الراوي أو الإمام ، وفي ذلك يقول أبو الطيب : " واعلم أني ألفت كتابي هذا في قراءة ابن عامر من طريق ابن ذكوان برواية هارون بن موسىٰ بن شريك الأخفش الدمشقي ، وكل ما جاء في كتابي هذا مما يخالف ما ذكره شيخنا ابن مجاهد ، فهو من أجل روايته عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وهذه رواية لا يعرفها الشاميون ؛ لأن المعول عليه هي رواية الأخفش فبها يأتمون ، وبها يقرؤون ، والاختلاف بين ما في كتابي وما في كتابه ، إنما هو من أجل اختلاف الروايتين ، فعملي علىٰ رواية الأخفش فهي التي في أيدي الناس بالشام ، ولا تعوِّل علىٰ رواية التغلبي، فهي رواية غير صحيحة "[2].

أفاد هذا النص أن ابن مجاهد أسند رواية ابن ذكوان من طريق التغلبي ، بينما أسندها أبو الطيب من طريق الأخفش ، وكان ذلك هو سبب الخلاف بينهما وأن مرجعه اختلاف طرق الرواية كما سبق .

أما بالنسبة لقول أبي الطيب بأن رواية التغلبي غير صحيحة ، فهذا هو الغالب الأعم إلا أنها قد توافق ما عليه أهل الأداء في بعض أوجه الخلاف ، وإن لم يأخذ بها أبو الطيب ، ومن ذلك قوله تعالىٰ ﴿سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب :١٤]، فقد اختلفت الطرق فيها عن ابن ذكوان فروىٰ بعضهم القصر فتكون بمعنىٰ (المجيء)، وروىٰ بعضهم المد من باب الإعطاء ، وبه أخذ أبو الطيب ؛ لأنه طريق روايته وفي ذلك يقول: "واختلف عن ابن ذكوان ، فروىٰ هارون بن شريك الأخفش وأحمد بن المعلىٰ بالمد ، وروىٰ أحمد بن أنس وإسحاق بن أبي حسان عن ابن ذكوان بالقصر ،

(١) النشر ١/ ٢٧١- ٢٧٢ .
(٢) الإرشاد ٢٤٢ .

وذكر ابن مجاهد هذا أيضاً في رواية التغلبي القصر ، والذي قرأت به في قراءة ابن عامر في روايتيه بالمد ؛ لأن طريقي لابن ذكوان هي رواية الأخفش" [1].

فوجه القصر وإن لم يأخذ به أبو الطيب ؛ لأنه من غير طريقه فهو صحيح في الرواية ، وهو أحد الوجهين من التلخيص لأبي معشر[2] ، وهو طريق الصوري عن ابن ذكوان ، والوجهان صحيحان وبهما قرأ ابن الجزري[3] ، وإن كان وجه المد أكثر طرقاً عنه[4].

* ومما يلاحظه القارئ لكتاب الإرشاد أيضاً:

تنبيهُ الإمام أبي الطيب علىٰ وَهْم الإمام ابن مجاهد في بعض الروايات:

فيقول أبو الطيب : "وأما قوله تعالىٰ ﴿ وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات :١٢٣] فلا خلاف فيه عن القراء أنه بهمزة قبل اللام ، وإنما وَهِمَ من وَهِمَ في هذا وغلط من غلط ؛ لأنه وقع في كتاب ابن ذكوان بغير همز وهو يريد أنه بغير همز بين الياء والسين لئلا يهمزه أحد كما يهمز الأسماء نحو ﴿ ٱلرَّأْسُ ﴾ [مريم :٤] و ﴿ ٱلْبَأْسِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] وما كان مثله فظن ابن مجاهد وغيره أنه بغير همز فيه ... وليس كما ظنوا " .

قال أبو الطيب : وكذلك قرأت من طريق ابن ذكوان وهشام كما يقرأ الجماعة من القراء لا فرق بين قراءته وقراءة غيره .

قال أبو الطيب : قال لي أحمد بن بلال المقرئ إنه كذلك قرأ في الروايتين . قال : وسألت عنه جميع التالين بحرف الشاميين فما عرفوا غير الهمز وبالهمز آخذ " أ.هـ [5]

توضيح وبيان :

يفهم من كلام أبي الطيب أن ابن مجاهد قد وقع له (وَهْمٌ) في بعض الروايات في

(١) المصدر السابق ٤٧٠ .
(٢) التلخيص ٣٧١ .
(٣) النشر ٢/ ٣٤٨ .
(٤) اختلاف وجوه طرق النشر ٦٣٧ .
(٥) الإرشاد ٤٨٤ - ٤٨٥ .

قراءة (وإن إلياس)، وسببه ما ورد في كتاب ابن ذكوان أن هذا الاسم بغير همز: أي لا تهمز الألف التي في وسطه كما تهمز في كثير من الأسماء التي ذكرها أبو الطيب، فتأوّل عامة البغداديين وغيرهم ومعهم ابن مجاهد أنه بغير همزة في أول الاسم، ومن هنا وقع الوهم لهم ، والصحيح أن ابن ذكوان أراد أن هذا الاسم بغير همزة بين الياء والسين كما ذكر أبو الطيب الذي استوثق لما ذهب إليه بقول أحمد بن بلال المقرئ، وسؤاله لجميع أهل الشام التالين بقراءة ابن عامر .

هذا ، وقد بسط الإمام ابن الجزري القول في بيان هذا الخلاف وتقريره ، وانتهىٰ إلىٰ صحة ما ذهب إليه أبو الطيب من أنه ليست هناك همزة وسط الاسم ، وزاد أيضاً علىٰ ما سبق أن هذا الموضع من المواضع التي ورد فيها الخلاف عن ابن عامر من الروايتين معاً ، فروىٰ بعضهم بهمزة وصل في أوله فيكون اللفظ بلام ساكنة بعد (إن) وسقوط همزة الوصل في درج الكلام ، وروىٰ بعضهم بهمزة قطع كالجماعة ، وهذا الذي أخذ به أبو الطيب ، والوجهان صحيحان عن ابن عامر من روايتيه كما قال ابن الجزري[1] . والله أعلم .

لم تتوقف مخالفة أبي الطيب لابن مجاهد علىٰ رواية التغلبي عن ابن عامر فقط ، بل ورد أيضاً في روايات أخرىٰ ، ومن ذلك اختياره وجه المد في (ءانفا) للبزي عن ابن كثير مخالفاً بذلك اختيار ابن مجاهد الذي أخذ فيه بوجه القصر، وذلك لاختلاف طريقيهما.

قال أبو الطيب: "القراء كلهم علىٰ قوله تعالىٰ ﴿ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ﴾[محمد :١٦] بالمد علىٰ وزن قولك (فَاعِلاً)، إلا ما رواه مضر بن محمد الضبي عن البزي عن ابن كثير، أخبرنا أبو سهل وابن خالويه أن ابن مجاهد أخبرهما قال : أخبرنا مضر بن محمد الضبي عن البزي عن ابن كثير أنه قرأ (أَنِفاً) من غير مد علىٰ وزن (فَعِلاً)

قال أبو الطيب : "والذي قرأت به علىٰ سائر من قرأت عليه للبزي بالمد مثل

(١) النشر ٢/ ٣٥٧- ٣٥٩ .

جماعة القراء ، وبه آخذ " أ.هـ[1]

فدل هذا النص علىٰ أن سبب الخلاف هو أن ابن مجاهد أسند هذا الوجه عن البزي من طريق الضبي عنه ، وهو ليس من الطرق التي أسندها أبو الطيب ، وإن كان وجه القصر صحيحاً أيضاً عن البزي فهو أحد الوجهين من التيسير والشاطبية وجامع البيان[2] والوجهان من المد والقصر صحيحان كما قال ابن الجزري[3] ، إلا أن وجه المد هو الأكثر طرقاً ورواية عن البزي[4] ، ولعل هذا هو السبب الذي يجعل أبا الطيب دائماً ما يختار الوجه الأكثر رواية عن القارئ . والله أعلم .

* ومن ذلك أيضاً: تمييز الإمام أبي الطيب بين الروايات الأخرىٰ غير روايات ابن مجاهد:

وهذا مما يدل علىٰ سعة اطلاع أبي الطيب وتمكنه في مجال القراءات وعلومها، فنجد أنه في بعض المواضع يترك بعض الوجوه ؛ لأن روايته غير معلومة ومن ذلك قوله: "وقرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي: ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [هود :٢٨] بالتشديد وضم العين ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم بالتخفيف وفتح العين ، ولا خلاف بين القراء في القصص [٦٦] في قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ أنه بالتخفيف وفتح العين، إلا ما روىٰ عن عبيد بن عمير أنه قرأ بالتشديد وضم العين، فهذا لا نعرفه ولا نأخذ به إلا بالتخفيف وفتح العين " أ.هـ[5]

فنراه يذكر الخلاف الوارد بين القراء في موضع هود حيث رواه الكوفيون غير شعبة بضم العين وتشديد الميم، وقرأ الباقون ومعهم شعبة بالفتح والتخفيف ، والوجهان صحيحان مقروء بهما ، وإتماماً للفائدة عطف عليه بيان موضع القصص

(١) الإرشاد ٥١٢ .
(٢) جامع البيان ٧٢٢ .
(٣) النشر ٢/ ٣٧٤ .
(٤) اختلاف وجوه طرق النشر ٦٦٢- ٦٦٣ .
(٥) الإرشاد ٣٦٦- ٣٦٧ .

فهو محل اتفاق عند القراء العشرة علىٰ الفتح والتخفيف ، وأما رواية التشديد فهي رواية غير معروفة عند المحققين من علماء القراءات ، بل هي رواية شاذة[1] ، ولذلك قال لا نعرفها ولا نقرأ بها، كما أن ناقلها ليس من القراء أو الرواة المشهورين بالضبط في القراءات .

المطلب السادس: الاعتماد في اختياره على ما عليه أهل بلد القارئ أو الراوي:

ولعل هذا من أهم الضوابط المرجحة لاختيار أبي الطيب، إيمانًا منه بأن أهل بلد القارئ هم أعرف الناس لقراءته ، ولذلك نجده عند الاختلاف غالبًا ما يرجع إلىٰ ما عليه أهل بلد القارئ ويرجحه علىٰ غيره، و خصوصًا إذا كان هناك أكثر من وجه خلافي عنه ومن ذلك :

أ ـ اختياره لما عليه الشاميون عن ابن عامر :

بالتأمل في كتابه نجد أن رواية ابن ذكوان كان لها النصيب الأوفر من ذلك ، وخصوصًا أن ابن مجاهد أسندها من رواية التغلبي وهي رواية شاذة جاءت مخالفة في كثير من الوجوه لما عليه الشاميون ، لكن أبا الطيب أسند قراءته إلىٰ ابن ذكوان من طريق النقاش عنه وقال : بأنها الصحيحة التي لا يعرف أهل الشام سواها[2] .

ب ـ اختياره ما عليه المصريون عن ورش :

ومن ذلك اختياره فتح الياء في ﴿ **مَثْوَايَ** ﴾ [يوسف :٢٣] تبعًا لما رواه المصريون عنه إذ يقول " واختلفوا في تحريك ياء الإضافة وإسكانها في ثلاثة وعشرين موضعًا، سوىٰ (مثواي) لا خلاف بين القراء في فتحها إلا ما رواه ابن مجاهد عن ورش عن

(١) وبها قرأ الأعمش أيضًا وأبو زرعة . البحر المحيط ٨/ ٣٢٠ .

(٢) ومن ذلك قوله : " وقرأ أبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي ﴿ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً ﴾ [الفرقان :٧٥] بفتح الياء وإسكان وتخفيف القاف ، وقرأ الباقون وحفص عن عاصم بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف ، وروىٰ ابن مجاهد عن ابن عامر من طريق التغلبي أنه قرأ بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف ، وهذا لا يعرفه أهل الشام ، والذي عرفتك به كذلك قرأت في الروايتين عن ابن عامر " أ.هـ . والصحيح عن ابن عامر ما ذكره أولاً . ينظر : النشر ٢/ ٣٣٥ . –

نـافع بإسـكانها، والمشـهور عـن ورش الفـتح ، ولا يعـرف المصـريون غيـر الفـتح ، وبالفتح قرأت" أ.هـ[1]

يتبين من خلال هذا النص أن تحريك الياء بالفتح محل اتفاق بين القراء السبعة بما فيهم ورش ، وكذا بقية القراء العشرة علىٰ ما رواه ابن الجزري ، وأما وجه الإسكان الذي رواه ابن مجاهد فهو شاذ باتفاق .

ونرىٰ أبا الطيب في موضع آخر أكثر بيانـًا لسبب تمسكه بهـذا الضـابط، وذلـك في تركه إسكان الياء من ﴿ ٱلَّـٰٓـِٔى ﴾ [الأحزاب :٤] وغيرهـا . والـذي رواه ابـن مجاهـد؛ لمخالفته لما عليه المصريون من حذف الياء وتسهيل الهمزة بينها وبين الياء . فيقول : " وروىٰ المصريون عن ورش عن نافع (اللائي) بغير مد ولا همز، والياء مكسـورة بكسرة خفيفـة في الـثلاث سـور: هاهنـا، وفي المجادلـة [٢]، والطـلاق [٤]"[2]. وبعـد أسطر قال " وأمـا روايـة ابـن مجاهـد عـن ورش أنـه أسـكن اليـاء فغيـر مسـتعمل عنـد المصريين ولا يعرفون غير ما ذكرت ؛ لأن قراءته عنهم تؤخذ وإليهم تسند ؛ لإقامة ورش عندهم إلىٰ أن مات ـ رحمه الله ـ فهم أقوم الناس بها فاعلم ذلك" أ.هـ .

تعليق وبيان :

قول أبي الطيب : " بغير مد ولا همز والياء مكسورة بكسـرة خفيفـة غيـر مشـبعة " المراد به : حذف الياء وتسهيل الهمزة بينها وبين الياء ؛ ويكون ذلك مع المد والقصر وصلاً ووقفـًا ، ويزاد له إبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد اللازم المشبع حالـة الوقـف فقط [3].

وأما سبب اختياره لوجه التسهيل دون الإبدال فواضح من كلامه أن هـذا مـا عليـه المصريون عن ورش .

ج ـ اختياره ما عليه المكيون للبزي عن ابن كثير :

---

(١) الإرشاد ٣٣٩ .

(٢) المصدر السابق ٤٦٧ – ٤٦٨ بتصرف يسير .

(٣) النشر : ١ / ٤٠٤ / ٤٠٥ .

ومن ذلك اختياره وجه تشديد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة إذا حسن مع التاء تاء أخرىٰ في الوصل ، وقد ورد ذلك في إحدىٰ وثلاثين تاء[1].

قال : "قال الخزاعي : فالمكيون يجعلون علامة تثقيلها في مصاحفهم نقطتين بهمزة قبل التاء ، والتثقيل رواية البزي وابن فليح عن أصحابهما عن ابن كثير، والباقون بتخفيفهن حيث وقعن"[2]. فنراه يأخذ بوجه التشديد تبعاً لرواية المكيين.

وإتماماً للفائدة فإن هذه المواضع اختلفت الطرق فيها عن البزي . فروىٰ ابن الفحام والطبري والحمامي والعراقيون قاطبة عن النقاش عن البزي التخفيف، وروىٰ الباقون التشديد ، والوجهان صحيحان نصاً وأداء عن البزي ، وإن كان التشديد هو الأكثر رواية عنه[3].

المطلب السابع : اختياره في بعض الأوجه ما كان موافقاً لما عليه الراوي الآخر عن القارئ :

أ) رواية البزي :

وهذا الضابط ليس بمطرد عند أبي الطيب في جميع مواضع الخلاف ، ولكنه علىٰ قلة ، إلا أنه كان يستأنس به أيضاً في اختياره ، ومن ذلك قوله : " روىٰ أبو ربيعة عن البزي بإسكان الياء في قوله عز وجل ﴿ عِندِيٓ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾ [القصص : ٧٨]، وروىٰ غيره بالفتح . قال أبو الطيب : وبالفتح قرأت مثل قنبل"[4].

فنراه يأخذ للبزي بوجه الفتح في ياءات الإضافة موافقة للراوي الثاني ، وهذا الاختيار منه لا يقدح في وجه الإسكان ؛ لأنه مروي عن البزي أيضاً ومقروء به كما نص علىٰ ذلك ابن الجزري، حيث روىٰ اختلاف طرق الرواة عن كل من البزي

(١) هذه التاءات مشهورة عند علماء القراءات بتاءات البزي، وقد ذكرها أبو الطيب مفصلة في كتابه الإرشاد ٢٨٢- ٢٨٤ ، ولم أذكرها اختصاراً ، وفصّل ابنُ الجزري القول فيها .
ينظر : النشر ٢/ ٢٣٢- ٢٣٤ .
(٢) الإرشاد ٢٨٢- ٢٨٤ .
(٣) تنبيهٌ : وجه التشديد لا يكون إلا حالة الوصل فقط ، أما في حالة الابتداء فبالتخفيف قولاً واحدً.
(٤) الإرشاد ٤٥٧ .

وقنبل كلاهما عن ابن كثير في هذا الموضع ، وذلك بين فتح الياء وإسكانها، والوجهان صحيحان عنهما ، وإن كانت رواية الجمهور هي الإسكان عن البزي والفتح عن قنبل[1] ، مما يؤكد علىٰ شدة حرص أبي الطيب في اختياره علىٰ ما عليه الجمهور من وجوه الاختلاف .

ب) رواية شعبة :

ومن ذلك اختياره ترك التنوين في (ثمودا) لشعبة حيث قال: "وقد عرَّفتك أن عاصماً وحمزة قَرَآ ﴿ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ [النجم : ٥١] بغير تنوين، وجاءت روايات عن أبي بكر، فروىٰ حسين الجُعْفي والكسائي بالتنوين ، وروىٰ يحيىٰ بن آدم عن أبي بكر بغير تنوين ، وفي غير رواية يحيىٰ بغير تنوين أيضاً . قال أبو الطيب: والذي قرأت به في رواية أبي بكر بغير تنوين مثل رواية حفص عن عاصم وحمزة ، وهو المشهور ، وبه آخذ ، وكذلك قال أبو سهل أنه قرأ علىٰ ابن مجاهد"[2].

هذا الكلام من أبي الطيب يدل علىٰ أن لشعبة وجهين في (ثمودا) هنا ، وهما: ترك التنوين ، والتنوين إلا أنه اختار الوجه الأول وهو الترك ؛ لأنه المشهور عنه، كما أنه الموافق لرواية حفص، وهو الصحيح عن شعبة في موضع النجم، وأما ما جاء منصوباً في غير هذه السورة فقرأه شعبة بالتنوين[3] .

وإتماماً للفائدة أقول : بأن وجه التنوين في كلمة (ثمودا) المنصوب في القرآن الكريم ، وكذا المخفوض والمرفوع يعد شاذاً عن حفص عن عاصم، إذ المتواتر عنه هو عدم التنوين قولاً واحداً، كما أنه يقف علىٰ المنصوب بغير ألف . والله أعلم .

(١) اختلاف وجوه طرق النشر ٤٨٨ - ٤٨٩ .
(٢) الإرشاد ٥٢٠ .
(٣) النشر ٢/ ٢٩٠ .

المطلب الثامن : تأكيده على أن القراءة سنة متبعة، ولا مجال فيها للرأي والقياس:

من المعلوم أن الأصل في قراءة القرآن الكريم هو التلقي والمشافهة لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل : ٦] وقوله عز شأنه:﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة :١٦: ١٨] . وقوله ﷺ : "اقرءوا كما عُلِّمتم" .

وامتثالاً لما سبق نجد اهتمام أئمة القراءة بهذا الجانب في مجال الرواية، ومنهم أبو الطيب، حيث نص علىٰ ذلك في أكثر من موضع ، ومن ذلك عند بيانه لمذهب الأزرق في تغليظ اللامات المفتوحة بعد الظاء والصاد نحو ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة : ١١٤] ، ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة : ٣] حيث قال : " وما كان مثل هذين الفصلين حيث وقع إذا كانت اللام فيهما مفتوحة فخِّم فتحة اللام علىٰ فتح غيره من القراء ، فإذا انضمت اللام أو انكسرت أو سكنت في الفصلين جميعاً لم يكن بينه وبين غيره في لفظ حركة اللام فرق ... "، إلىٰ أن قال :" فاعلم حقيقة ما رسمت لك ، ولا تلتفت إلىٰ من يأتي بغير ما رسمت لك، فإنه منه علىٰ سبيل الغفلة، أو يكون قد نقل عن من لم يعرف طريق النقل عن ورش وغيره، والقراءة مأثورة يأخذها الآخر عن الأول، كذلك نقل من تقدم من علمائنا عن من تقدم من أسلافنا ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ فمن أتىٰ بشيء من غير نَقْل، ونَقَلَ عن من ليس له ضبط ورواية صحيحة عن هؤلاء الأئمة لم يُلتَفت إلىٰ ما أتىٰ به ، والتكلف في هذه الأشياء قد نهي عنها ، ولنا أن نتبع ولا نبتدع"[1] .

ونراه في موضع آخر يؤكد علىٰ هذا الأمر، وذلك عند بيانه حكم التاءات المشددة للبزي، فبعد أن حصرها في إحدىٰ وثلاثين موضعاً قال: "ولم يختلف في غيرهن، فمن ادّعىٰ غير ما ذكرت لك من رواية ابن مجاهد وابن عبد الرزاق عن الخزاعي فهو

(١) الإرشاد ٢٢٠- ٢٢١ .

من غير رواية ، إنما هو منه علىٰ سبيل القياس لا علىٰ سبيل النقل والقراءة ، وقد أجمعوا علىٰ أن القياس لا يجوز في القراءات ، وإنما القراءة مأثورة يأخذه الآخر عن الأول إذا كان ضابطًا قيِّمًا يؤخذ عنه ، فلا يجوز فيها القياس فلتعلم ذلك ، ولا يُلتفت إلىٰ قول قائل في هذا الباب غير ما ذكرت لك من هاتين الروايتين عن الخزاعي"[1] .

من خلال ما سبق ذكره يتبين لنا ما يلي :

١- أن الأصل في القراءة هو التلقي والمشافهة ، وأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ، وأنه لا مجال فيها للرأي ولا الاجتهاد .

٢- الحرص علىٰ الأخذ في القراءة عن العلماء الضابطين دون من سواهم .

٣- أنه لا يجوز القياس في القراءة ، بل الرواية هي سيد الموقف .

تحقيق وبيان حول موقف أهل الأداء من القياس في القراءات :

سبق التأكيد علىٰ أن الأصل في القراءات هو التلقي والمشافهة ، وأنه لا مجال فيها للقياس أو الاجتهاد .

إلا أن المتأمل في كتب القراءات يجد أن فيها نصوصًا قد يفهم من ظاهرها جواز القياس، ومن ذلك قول أبي الطيب بعد بيانه مذهب القراء في المد والقصر قال : " وهذه أصول قد ذكرتها لك فَقِسْ عليها كل ما يرد عليك مما يشاكلها تصل إلىٰ الصواب المستعمل في لفظهم إن شاء الله "[2].

وذكر نحو ذلك بعد بيانه حكم الهمزتين المتفقتين من كلمتين، وبيان مذاهب القراء فيها من حيث التحقيق والتسهيل، وما يترتب عليه من حكم المد قال : " وكذلك كل ما كان مثله فَقِسْ عليه إن شاء الله "[3].

---

(١) المصدر السابق ٢٨٤ . وللمزيد من نصوص الأئمة في تأكيد هذا الأمر ينظر: جامع البيان: ٣٩٦، والشاطبية، البيت رقم: ٣٥٤، والجامع في القراءات للفارسي: (مخطوط ل ١٠)، والنشر ١/ ١٠.

(٢) الإرشاد ١١٧ .

(٣) المصدر السابق ١٢٠ .